التعليقات السنية

شرح

أصول الدعوة السلفية

للمحدث العلامة الشيخ

محمد ناصر الدين الألباني

رحمه الله

تأليف

عمرو عبد المنعم سليم

دار الضياء

طنطا ت: ٣٣٠٧١٤٧

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ /٢٠٠٢ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

رقم الإيداع	٢٠٠٢/٢٥٩٨

دار الضياء
طنطا ت: ٣٣٠٧١٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ [النساء: ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾

[الأحزاب: ٧٠و٧١].

« أما بعد » :

فإن أصدق الحديث كتاب الله ،وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار.

وبعد :

فهذه الرسالة اللطيفة التي أقدمها للقراء اليوم هي إحدى الموروثات العلمية لطلاب العلم من محدِّث العصر وإمام أهل السنة والجماعة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -.

وهي رسالة عظيمة الفائدة ، ولعلها من أهم ما خلفه الشيخ -رحمه الله - لما فيها من بيان أصول المنهج السلفي الصحيح الذي يجب أن يتبعه المسلم الحريص على دينه وعلى اتباع سنة نبيه ﷺ.

وأصل هذه الرسالة محاضرة علمية للشيخ - رحمه الله - في أصول الدعوة السلفية ، وضوابط المنهج السلفي الذي طالما دعا إليه الشيخ-رحمه الله - طيلة حياته .

وكنت قد نسخت هذه الرسالة منذ قرابة عامين على الأقل ، وعلَّقت عليها جملة كبيرة من التعليقات المهمة والمفيدة - فيما أحسب - إتمامًا للنفع ، إلا أن كل شيء عند الله بمقدار ، فلم تتيسر طباعة هذه الرسالة آنذاك ، لتخرج اليوم في هذه الحلة القشيبة مؤنقة رائقة.

وقد وقعت تعليقاتي عليها كالشرح لما أُبهم ، والتفصيل لما أُجمل ، على اختصار لا يُخل ، وتطويل في بعض المواضع لا يُمل،واستخرت الله تعالى في تسميتها : « **التعليقات السَّنِيَّة شرح أصول الدعوة السلفية** ».

فأسأل الله تعالى أن يبارك في هذا الجهد ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

ويأتي صدور هذه الرسالة في وقت الشباب أحوج ما يكونون فيه إليها ، لا سيما مع الدعاوى الباطلة التي يُروَّج لها اليوم والتي تدعو إلى

سبل معوجة ليست هي على صراط الله المستقيم ، ولا موافقة لمذهب السلف الصالح - رضي الله عنهم -.

وقد بيَّن الشيخ - رحمه الله - في هذه الرسالة أصول المنهج السلفي والدعوة السلفية التي ينتسب إليها كل من أخذ نفسه بالعزيمة في اتباع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح.

فأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعل في نشر هذه الرسالة وشرحها فضًّا للاختلاف ، وجمعًا للكلمة ، ونصحًا للأمة ، وأن يجعل جهدي في إعدادها للطبع والتعليق عليها وشرحها مما خلص لله وحده سبحانه وتعالى ، وأن يأجرني عليها ، وأن يُثقل بها ميزان أعمالي يوم القيامة.

إنه على كل شيء قدير ، والحمد لله رب العالمين.

وكتب : أبو عبد الرحمن

عمرو عبد المنعم سليم



التعليقات السنية

شرح

«أصول الدعوة السلفية»

للمحدث العلامة الشيخ

محمد ناصر الدين الألباني

رحمه الله

تأليف

عمرو عبد المنعم سليم

دار الضياء

طنطا ت: ٣٣٠٧١٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ [النساء: ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [الأحزاب: ٧٠و٧١].(١)

---

(١) ابتدأ الشيخ - رحمه الله - حديثه بالحمد لله تعالى ، والثناء عليه ، مستخدمًا في ذلك خطبة الحاجة التي صح حديثها عن النبي ﷺ من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : علمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة فذكرها.

أخرجه أبو داود(٢١١٨)، والترمذي(١١٠٥)، والنسائي في«المجتبى»(٦/ ٨٩) وفي«عمل اليوم والليلة»(٤٩٢و٤٩٣)، وابن ماجة(١٨٩٢) من طرق: =

«أما بعد» :

فإن أصدق الحديث كتاب الله ،وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار.(٢)

= عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن ابن مسعود به. **وسنده صحيح.**

وللشيخ - رحمه الله - رسالة لطيفة في جمع ونقد روايات خطبة الحاجة.

ويجوز البدء بغيرها ، إن اشتمل على الحمد لله ، والثناء عليه ، فقد صح عن النبي ﷺ أنه كان يفتتح كلامه وخطبه بالحمد لله ، والثناء عليه ، كما ورد في حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - عند مسلم (٢/ ٥٩٣) :

كان رسول الله ﷺ يخطب الناس يحمد الله ، ويُثني عليه بما هو أهله.

وكما ورد في حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - في قصة رجم ماعز بن مالك - عند مسلم (٣/ ١٣٢١)- قال:

فقام النبي ﷺ من العشي ، فحمد الله ، وأثنى عليه...

والأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً.

(٢) قوله : «**فإن أصدق الحديث كتاب الله....**» ورد مرفوعًا عن النبي ﷺ ، من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - في صفة خطبته عليه السلام في الجمعة .

أخرجه أحمد (٣/ ٣١٩و٣٧١) ،ومسلم (٢/ ٥٩٢) ، والنسائي (٣/ ١٨٨)، وابن ماجة (٤٥) ، والبيهقي (٣/ ٢١٣) من طريق :

جعفر بن محمد الهاشمي، عن أبيه ، عن جابر به.

إلا قوله : «**وكل ضلالة في النار**» ، فهي زيادة شاذة من هذا الوجه كما=

وبعد:(٣)

فإن خير ما نستفتح به كلمتنا هذه إنما هو قول الله تبارك وتعالى:

= بينته تفصيلاً في «صفة خطبة النبي ﷺ»(ص:١٧) ، وفي كتابي «**الزيادات الضعيفة في الأحاديث الصحيحة**» (٢) ، ولكنها ثابتة من قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - **بسند حسن** عند ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (ص:٢٤).

(٣) قوله : «**وبعد**» ، وقبلها : «**أما بعد**» ، متابعة للسنة ، حيث كان النبي ﷺ يفتتح خطبه كلها ، ومكاتباته ، ومواعظه بالحمد لله ، والثناء عليه بما هو أهله ، ثم يقول : «**أمابعد**» ، وقد بوَّب البخاري في «صحيحه» (١/ ٢٩٢) :

« **باب : من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد** ».

وذكر تحته عدة أحاديث في الدلالة على ما ذكره ، وعلى مشروعيته ، وسنيته ، لالتزام النبي ﷺ به في غالب أحواله.

• وقد قيل: إن «**أمابعد**» هي فصل الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام، وقد روى ذلك ابن جرير في «التفسير»(٢١/ ١٧٣)عن الشعبي **بسند ضعيف جداً** (١) وأخرج ابن أبي حاتم في «التفسير»(١٠/ ٣٢٣٧) **بسند ضعيف جداً**(٢)عن أبي=

(١) فيه جابر بن نوح ، قال ابن معين : «ليس بشيء»،وقال في رواية : «ليس بثقة» ، وقال أبو داود :«ما أنكر حديثه»،وقال النسائي:«ليس بالقوي ».

(٢) فيه عبد العزيز بن أبي ثابت ، وهو ابن عمران ، قال ابن معين: « كان صاحب نسب، ولم يكن من أصحاب الحديث » ، وقال : «ليس بثقة» ، وقال البخاري : «منكر الحديث، لا يُكتب حديثه » ، وقال أبو حاتم : « ضعيف الحديث ، منكر الحديث جداً ».

وفيه - كذلك - عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وهو متكلَّم فيه.

﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة : ١٠٠].

إن هذه الآية الكريمة هي الأساس الذي ينبغي لكل مسلم أن ينطلق منها لمعرفة الدعوة .(٤)

= موسى الأشعري - رضي الله عنه - أنه قال : أول من قال : **«أما بعد» داود عليه السلام ، وهو فصل الخطاب.**

• وأما المعنى في الفصل بين الحمد لله والثناء عليه ، وبين ما بعده من الكلام بـ:«أما بعد» ؛فقال فيه الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٥/ ٤٨٤):

« المعنى في الفصل بأما بعد : الإشعار بأن الأمور كلها وإن جلّت وعظمت فهي تابعة لحمد الله ، والثناء عليه ، فذاك هو المقصود بالإضافة ، وجميع المهمات تبع له من أمور الدين والدنيا.... فالحمد لله متقدّم على جميع الكلام ، والكلام كله متأخر عنه وتبع له ».

(٤) قوله - رحمه الله - : « **هذه الآية هي الأساس** . . . » وذلك لأن في هذه الآية الحض على اتباع السلف ، وبيان ثواب اتباعهم، لأن في اتباعهم اتباع الهدي النبوي الشريف ، والالتزام بالمنهج القويم ،الكتاب الكريم وسنة النبي ﷺ ، وهذا ظاهر من قوله تعالى :

﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

والأصل الأصيل الذي قامت عليه الدعوة السلفية الالتزام بالكتاب والسنة على فهم السلف الصالح - رضي الله عنهم أجمعين -.

• [**اصطلاح الدعوة السلفية**]:

اصطلح بعض العلماء قديمًا وحديثًا على تسميتها بـ«**الدعوة السلفية**» وقد يسميها بعضهم بدعوة أنصار السنة المحمدية وآخرون بدعوة «**أهل الحديث**» ، وكلها أسماء تدل على معنىً واحد (٥)، هذا المعنى الواحد طالما غفل عنه جماعاتٌ من المسلمين قديمًا وحديثًا ولم ينتبهوا لها ، أو أنهم انتبهوا لها ولم يرعوها حق رعايتها .

---

(٥) قول الشيخ - رحمه الله - : « **وكلها أسماء تدل على معنىً واحد**» أي إذا وافق الاسم الصفة ، فالتسمية لا أثر لها إن لم يوافق الخُبر الخبر ، والاسم الصفة ، فالانتساب إلى السنة المحمدية ، أو إلى السلفية ، أو إلى أهل الحديث إن لم يكن موافقًا لأصول أهل السنة والجماعة ، والتي يُعبر عنها بهذه التسميات ، فلا أثر لهذه التسمية ، بل هو ادعاء كاذب، وكم من هذه الادعاءات اليوم يروَّج لها ،والشيخ - رحمه الله - كان من أشد الناس تفطنًا لهذه المسألة ، وها هو ذا يبين أنه لا قيمة للتسمية ، إن لم يُتصف بصفتها .

ولأهل الحديث ، ولأهل السنة والجماعة ، أصول قد بنوا عليها منهجهم في الدعوة إلى الله تعالى ، ولا يزال أهل العلم والفضل من المحققين والأئمة في هذا العصر ، يرشدون الناس إلى هذه الأصول ، ويبينون ما يخالفها من المدخول عليها ، ويحذرون الدعاة منها ، وقد ضرب في هذا المجال بسهم وافر الشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ الألباني ، والشيخ ابن عثيمين - رحمهم الله أجمعين -.

وانظر تفصيل هذه الأصول في كتابي : « **الأصول التي بنى عليها أهل الحديث منهجهم في الدعوة إلى الله** ».

• [موقف السلفية من التمذهب]:

ذلك لأن الناس قد مضى عليهم قرون طويلة وقد ران على قلوبهم الجمود على التقليد المذهبي بين أهل السنة الذين ينتمون إلى أنهم من أهل السنة والجماعة (٦)، ران على هؤلاء كلهم في القرون المتأخرة بعد القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية ران عليهم الجمود على التقليد والتدين بالتقليد فضلاً عن غير أولئك الذين لا ينتمون إلى مذهب أهل السنة والجماعة من

(٦) بعد أن تكلم الشيخ - رحمه الله - على اصطلاح «**الدعوة السلفية**»، وأصل التسمية، عاد ليركز على جملة الأصول التي تنبني عليها هذه الدعوة، فابتدأ بالكلام على أصل مهم من أصول الدعوة السلفية، وهو: « **نبذ الجمود والتعصب المذهبي** »، فالسلفية لا تعني فقط مجرد الالتزام بمنهج السلف في الاعتقاد فحسب، بل هي أوسع من ذلك، إذ إنها تشمل أيضًا التزام منهجهم في العبادات والفقه، **لأن الأصل في ذلك كله: الالتزام بالكتاب والسنة وعمل سلف الأمة وفهمهم للنصوص، سواءً كان في العقائد، أو في العبادات، أو في السلوك**، وهذا مقتضاه ولا شك: نبذ التقليد المذهبي، والتعصب لأراء الرجال ومذاهب الأئمة إن خالفت النصوص الشرعية، ونبذ العقائد الفاسدة المخالفة للكتاب والسنة وفهم السلف الصالح.

ولا مجال لادعاء العصمة للأئمة المتبوعين، لأنه قول فاسد لا يتخرَّج إلا على قالة أهل البدع والأهواء من الرافضة، وكل أحد وإن كان من الأئمة يعزب عنه من سنن النبي ﷺ الشيء من الحديث والأثر، ويصيب معرفته غيره من الأئمة، **فأحد المجتهدين مصيب له أجران، والآخر مخطيء له أجر، وثبوت أجر المخطيء لا يقتضي جواز اتباعه**، وإنما أُجر مع وقوعه في الخطأ=

الفرق الأخرى التي يشملها قول نبينا ﷺ في الحديث المشهور:

= لأهليته على النظر مع كونه مريداً لإصابة الحق، واجتهاده فيه.

وكلمات أهل العلم في نبذ التقليد، واتباع الدليل أكثر من أن تحصى.

• وقد قال الإمام **مالك** - رحمه الله -:

إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة، فاتركوه.[1]

• وقال الإمام **الشافعي** - رحمه الله -:

إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ، فقولوا بسنة رسول الله ﷺ، ودعوا ما قلت.[2]

• وقال الإمام **أحمد** - رحمه الله -:

لا تقلّد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه فخذ، ثم التابعين بعد الرجل فيه مخير.[3]

• وصح عن **أبي حنيفة النعمان** - رحمه الله - أنه قال:

ويحك يا يعقوب، لا تكتب كل ما تسمعه مني، فإني قد أرى الرأي اليوم، فأتركه غداً.[4]

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٣٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٧٢) بسند صحيح.

(٣) «مسائل أحمد» لأبي داود السجستاني (١٧٩٣).

(٤) أخرجه الدوري في «التاريخ» (٢٤٦١)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢٤) بسند صحيح.

«تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ، وتفترق النصارى على اثنتين وسبعين فرقة ، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة ».

قالوا: من هي يا رسول الله ؟ قال: **«هي الجماعة»** .

وفي رواية مفسرة للرواية الأولى : قال ﷺ :

«هي التي تكون على ما أنا عليه وأصحابي». (٧)

---

(٧) هذا الحديث قد ورد من رواية كل من : أبي هريرة ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، وسعد بن أبي وقاص ، وعوف بن مالك ، وأنس بن مالك ، وعمرو بن عوف ، وأبي أمامة ، وابن مسعود ، وجماعة من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين- **والحديث صحيح ثابت ، باللفظ الأول الذي ذكره الشيخ** ، وقد ذكر الشيخ في «الصحيحة» (١/ ٣٥٩) **من صحح هذا الحديث من العلماء** ، وهم : الحاكم ، وأقره الذهبي ، وحسنه الحافظ ابن حجر ، والشاطبي في «الاعتصام» ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « هو حديث صحيح مشهور ».

بخلاف من توسع في رده من طلبة العلم من المعاصرين ، وتمسك ببعض الإشكالات المردودة المتعلقة بالمتن.

وأما اللفظ الثاني المفسَّر فقد ورد من رواية : عبدالله بن عمرو بن العاص ، ومن رواية عوف بن مالك ، ومن رواية حديث جماعة من الصحابة ، وهذه الثلاثة ضعيفة الأسانيد. (١) =

---

(١) وقد توسعت في تخريج الحديث ، وتقدَّمت بدراسته دراسة وافية - فيما أحسب إن شاء الله - في كتابي **«أصول أهل الحديث»**(ص: ٢٩١-٣١٧).

. . . .

= ولم يرد في رواية من **الروايات الصحيحة** لهذا الحديث زيادة استفسار من الصحابة -رضوان الله عليهم- أو سؤال منهم للنبي ﷺ عن معنى «**الجماعة**»، وهذا يدل على استقرار معرفة معناها عندهم ، لأنه يستحيل على النبي ﷺ أن يبين سبيل النجاة من الفرقة بجواب مبهم لا معنى له يُعرف عند الصحابة ، ويستحيل عليهم أن يسكتوا عن الاستفسار عنه.

وبتتبع هذا الوصف في الأحاديث الصحيحة الواردة في الحث على الجماعة، وبتتبع فهم الصحابة وأهل العلم من السلف لها ، نجد أن المعني بالجماعة هنا هم أهل الفقه والعلم والحديث واتباع السنة.

قال الإمام الترمذي - رحمه الله - في «الجامع» (٤/ ٤٦٧) :

« وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم : **أهل الفقه والعلم والحديث** ، قال : وسمعت الجارود بن معاذ ، يقول: سمعت علي بن الحسن يقول: سألت عبد الله ابن المبارك ، من الجماعة ؟ فقال : أبو بكر وعمر ، قيل له : قد مات أبو بكر وعمر ، قال : فلان وفلان ، قيل : قد مات فلان وفلان ، فقال عبد الله بن المبارك : أبو حمزة السكري جماعة ، قال أبو عيسى : وأبو حمزة هو : محمد ابن ميمون ، وكان شيخًا صالحًا ، وإنما قال هذا في حياته عندنا ».

قلت : وهذا يؤيده ما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» **بسند صحيح** عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال :

الجماعة ما وافق الحق ، وإن كنت وحدك.[1] =

(١) نقلاً عن تخريج «المشكاة» للشيخ الألباني - رحمه الله - (١/ ٦١).

● [**الفرق بين الانتماء إلى الكتاب والسنة وبين العمل بهما**]:

فإذاً هذا الحديث من الأحاديث الصريحة ، التي تدل دلالة واضحة على أن الفرقة الناجية من الفرق الثلاث والسبعين التي أخبر رسولنا ﷺ أنها ستقع في هذه الأمة،وخبره ﷺ صدقٌ-لأنه كما قال تعالى في القرآن الكريم: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾ [النجم:٣و٤] - فالفرقة الناجية علامتها ليست فقط كما تدعي جماعاتٌ أخرى في هذا الزمان، هذه الفرقة ليست علامتها فقط أنها تنتمي إلى العمل بالكتاب والسنة ، فإن هذا الانتماء لا يستطيع أحدٌ من المسلمين - ولو كانوا من الفرق الخارجة عن الفرقة الناجية - لا تستطيع أي فرقة من تلك الفرق قديمًا أو حديثًا أن تتبرأ من الانتماء إلى الكتاب والسنة ، لأنها إن فعلت ؛

= ويتأكد ذلك أيضًا بفهم الصحابي أبي أمامة رضي الله عنه لمعنى الجماعة الواردة في اللفظ النبوي الشريف.

فقد روى الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، قال :

قال رسول الله ﷺ على هذه الأعواد - أو على هذا المنبر - :

« **من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله ، والتحدث بنعمة الله شكر ، وتركها كفر ، والجماعة رحمة ، والفرقة عذاب** ».

فقال أبو أمامة الباهلي : عليكم بالسواد الأعظم ، قال : فقال رجل : ما السواد الأعظم ؟ فقال أبو أمامة : هذه الآية في سورة النور:

﴿ **فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ** ﴾ .(١) [النور: ٥٤].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٧٨) **بسند حسن**.

فقد رفعت علم الخروج عن الإسلام ، **ولذلك كل الجماعات الإسلامية وكل الفرق الإسلامية هذه الفرق التي ذكرها الرسول ﷺ أوأشار إليها في الحديث السابق كلها تشترك على كلمة واحدة ألا وهي الانتماء إلى الكتاب والسنة** .(٨)

---

(٨) **هذه المسألة مسألة مهمة جداً** ، وهي : أن مجرد الانتماء إلى الكتاب والسنة ، إن لم يصاحبه حقيقةً الركون إليهما ، والعمل بهما ، فهو مجرد دعوى عارية عن الصحة ، وكذلك الانتساب إلى السلفية إن لم يكن مشتملاً على العمل بأصول أهل السنة والجماعة ، فهي مجرد دعوى فارغة ، وادعاء المسميات لا يقتضي ثبوت الصفات.

وكما قال الشيخ - رحمه الله - فإن كافة هذه الفرق المذكورة في الحديث تدعي الانتماء إلى الكتاب والسنة ، سواء الجهمية ، أو الخوارج ، أو المعتزلة ، أو الروافض أو . . . فجميع هؤلاء يدَّعون الانتماء والانتساب إلى الكتاب والسنة ، وعند التمحيص والتدقيق والتحقيق نجد أن كل فرقة من هذه الفرق تخالف أصول أهل السنة والجماعة ، تخالف الجماعة التي حضَّ النبي ﷺ أمته على اتباعها ، ألا وهي : أهل الفقه والعلم والحديث ، وهي أصحاب رسول الله ﷺ ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وهي السواد الأعظم ، وهي سبيل المؤمنين، ومن اتبع حقيقةً نصوص التنزيل والسنة الثابتة.

قال الإمام أحمد - رحمه الله - :

« **ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها لم يكن** من أهلها : الإيمان بالقدر خيره وشره ، . . .»وذكر أموراً من مهمات الاعتقاد، وقال: « الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه ومنهي عنه=

. . . .

= **لا يكون صاحبه - وإن أصاب بكلامه السنة - من أهل السنة حتى يدع الجدال ، ويسلِّم ، ويؤمن بالآثار »**.[1]

فبيَّن الإمام أحمد - رحمه الله - أن اتباع السنة لا يكون إلا بالركون إليها ، والعمل بمقتضاها ، والاستدلال بها لا بغيرها من الجدال والكلام والرأي ، فإن المرء إن ادَّعى انتسابه إلى السنة ، ثم احتج بغيرها ، أو انتصر في كلامه بالآراء والكلام والجدل ، لم يكن من أهل السنة ، وإن أصاب الحق ، لأنه قد أصابه عن غير طريق السنة النبوية .

وهذا معنى قول الإمام البربهاري - رحمه الله - :[2]

« **لا يحل لرجل أن يقول : فلان صاحب سنة ، حتى يعلم أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة ، فلا يُقال له : صاحب سنة حتى تجتمع فيه السنة كلها** ، قال عبد الله بن المبارك : أصل اثنتين وسبعين هوى أربعة أهواء ، فمن هذه الأربعة الأهواء تشعبت الاثنان وسبعون هوى : القدرية ، والمرجئة ، والشيعة ، والخوارج ، فمن قدَّم أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليًا على أصحاب رسول الله ﷺ ، ولم يتكلَّم في الباقين إلا بخير ، ودعا لهم ، فقد خرج من التشيع أوله وآخره ، ومن قال : الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره ، ومن قال : الصلاة خلف كل بر وفاجر ، والجهاد مع كل خليفة ، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف ، ودعا لهم بالصلاح ، فقد خرج من قول الخوارج أوله ، وآخره ، ومن قال : المقادير كلها من الله عز =

---

(١) «رسالة عبدوس بن مالك العطار» المشهورة باسم: «أصول السنة» (ص: ٤٢و٤٩).

(٢) « شرح السنة » للبربهاري (ص: ٥٧).

• [**حقيقة السلفية**]:

أما الذين أشرنــا إليهم في مطلع هذه الكلمة من السلفــيين وغيرهم ممن ينحون منحاهم ، وقــد يُسمون بغير هذا الاسم فهــؤلاء يختلفون عن كل الطوائف الإســلاميــة الأخرى ، بأنهم ينتــمون إلى شيء آخــر ، هذا الشيء الآخر: **العــصمــة من الخـروج عن الكتاب والسنـة باسم التمـسك بالكتــاب والسنة ألا وهو التـمـسك بما كان عـليه أصـحـاب النبي ﷺ من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبـعوهم من أتبـاعهم وأتباع أتبـاعهم ، ألا**

= وجل ، خيرها وشرها ، يضل من يشاء ، ويهدي من يشاء ، فقد خرج من قول القدرية أوله وآخره ، **وهو صاحب سنة** ».

قلت : وأما اليومَ فقد أنتجت الحزبيات المنتنة ، والعصـبيات المقيتة الاستهانة بهذه الأصــول السنية ، وبهذه العقــائد السلفية ، فتـساهل كثيـر من الدعاة في الالتـزام بعقــائد السلف الصــالح وبمنهجـهم وبفـهمـهم للنصوص ، وأباحــوا الاختــلاف في العقــائد والأصول بـأفكار سقـيمة ، وحــجج واهيــة ، وأقوال معكوسة منكوســة ، يحدوهم في ذلك ترديد تلك العبارة المشـئومة : « **نعمل فيما اتفقنا عليه ، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه** » ، وهذه العبارة قد تتجه في غيــر الأصول والعقائد والمناهج ، وأمــا عند الاختلاف في الاعتـقاد ، وفي المنهج ، فلا اتفاق ولا كــرامة ، فأي اتفاق يكون مع قدري مــشئوم يرى أن الله تعالى لم يقدر أقــدار العباد ، وأي اتفاق يكون مع رافضي خبـيث يسب أمهات المؤمنين ، ويتطاول على الصــحابة ، وأي اتفــاق يكون مع خارجي شــرير يرى كفــر الناس ، وأي اتفاق يكون مع مرجئ يرى أن الإيمان قــول دون عمل ، أو جهمي خبيث يرى أن الله تعالى عدمًا .

وهم القرون المشهود لهم بالخيرية في الحديث الصحيح ، بل الحديث المتواتر الذي قاله رسول الله ﷺ ، ألا وهو :

« خير الناس قرني ثم الذين يلونهم » .(٩)

فأتباع هؤلاء الجيل الأول ، جيل الصحابة الأبرار الأطهار ، ثم الذين جاءوا من بعدهم يقولون : ﴿**رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ**﴾ ، **هؤلاء لابد لكل من أراد أن يكون من الفرقة الناجية ، لابد أن ينتهي إلى العمل بما كان عليه هؤلاء الصحابة والتابعون وهم السلف الصالح الذين نحن نقتدي بهم** .(١٠)

---

(٩) هذا الحديث : أخرجه أحمد(١/ ٣٧٨و٤٤٢)، وابن أبي عاصم(١٤٦٦)، والبخاري(٤/ ١١٨) ، والترمذي(٣٨٥٩) من طريق : الأعمش ، عن إبراهيم النخعي ، عن عبيدة ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه به.

وهو عند مسلم (١٩٦٣) من طريق : ابن عون ، عن إبراهيم به.

(١٠) قول الشيخ - رحمه الله - : « **هؤلاء لابد لكل من أراد أن يكون من الفرقة الناجية ، لابد أن ينتهي إلى العمل بما كان عليه هؤلاء الصحابة والتابعون وهم السلف الصالح الذين نحن نقتدي بهم** » : فيه مسائل :

الأولى : أن السداد في الدنيا ، والنجاة في الآخرة يكون باتباع هدي السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، وهم القرون الثلاثة الخيرية ، التي ورد تفضيلها على غيرها في الحديث الشريف.

الثانية : أن الانتساب إلى السلفية لابد أن يكون حقيقيًا - بالاتباع الصحيح لمذهب السلف وهديهم ، وعدم الخروج عن فهمهم إلى فهم غيرهم ممن قصروا عنهم في الصحبة والتلقي الصحيح للشرع الحنيف - لا صوريًا ، بانتحال=

• [**وجوب الاقتداء بالسلف**]:

وليس هذا الأمر من وجـوب الاقتداء بهؤلاء السلف الصـالح بالأمر

= الاسم فقط ، دون الالتزام بالصـفة ، وهو ما وقع فيه كثيـر من الدعاة اليوم إلا من رحم ربي سبحانه.

الثالثة : أن من توابع الالتزام بهـدي السلف الصالح وفهمـهم للنصوص ، وكيفية العمل بها : عدم الشـذوذ عنهم في الأقوال أو الترجيحات ، أو الخروج عن اجتهاداتهم إلى اجتهاد جديد لم يُسبق إليه ، كما قال الإمام أحمد - رحمه الله - لتلميذه أبي الحسن الميموني : **لا تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام**.(١)

وقال الإمام أحمد : **لا يكاد شيء إلا ويوجد فيه عن أصحاب النبي ﷺ**.(٢)

الرابعة : أن من توابع الالتزام بهدي السلـف الصالح الأخذ بما وافق الدليل من اجتهاداتهم، مع الاعتذار عنهم بالجميل من الذكر ، فيما خالفوا فيه النص ، فإن المجتهـد المخطئ له أجر ، والمجتهد المصـيب له أجران ، ومن خالف منهم فعن عذر لا عن عمد ، ومن جـمع الرخص من زلل العلماء جمع الشر كله ، وهلك ، وقد قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - :

ثلاث يهدمن الدين : زلة عالم ، وجدال منافق بالقرآن ، وأئمة مضلون.(٣)

وقال الإمام الأوزاعي - رحمه الله - :

من أخذ بقول المكيين في المتعة ، والكوفيين في النبـيذ ، والمدنيين في الغناء ، والشاميين في عصمة الخلفاء ، فقد جمع الشر كله.(٤) =

(١) « مناقب أحمد » لابن الجوزي : (ص:١٧٨).

(٢) « مسائل أحمد » لأبي داود السجستاني (ص:٢٧٧).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٠) **بسند صحيح**.

(٤) «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي (٨/ ٨١).

المبتدع ، بل هو الأمر الواجب الذي جاءت الإشارة إليه ، بل التصريح به في مثل قوله تبارك وتعالى:

﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

الخامسة : أن من توابع الالتزام بهدي السلف نبذ الخلفية المقيتة ، والتي أساسها إعمال العقل على النقل ، ورد نصوص الكتاب والسنة بالتأويلات الفاسدة ، والطعون الجائرة.

وقد قال الأوزاعي - رحمه الله - :

عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس. (١)

السادسة : في بيان الفرق بين الصحابة والتابعين وتابعيهم من حيث الاحتجاج بأقوالهم، وهل يُقال لقول الصحابي أو لفعله: إنه سنة ؟فيه تفصيل :

فقد ذهب الإمام **أحمد بن حنبل** - رحمه الله- إلى حجية آثار الصحابة، وأنزلها بمنزلة السنن من حيث الحجة - بخلاف أقوال التابعين وأحكامهم واجتهاداتهم - كما ورد صريحًا عند أبي داود السجستاني في «المسائل» (ص:٢٧٦) ، قال :

وسمعت أحمد غير مرة سئل : يُقال : لما كان من فعل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - سنة ؟ قال : نعم،وقال مرة : لحديث رسول الله ﷺ : «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**» .

قيل : فعمر بن عبد العزيز ؟ قال : لا ، قال : أليس هو إمامًا ؟ قال: =

---

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص:٥٨) ، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٦) بسند صحيح .

. . . .

= بلى ، فقيل له : **فنقول لمثل قول أبي ومعاذ وابن مسعود : سنة ؟ قال : ما أدفعه أن أقول ، وما يعجبني أن أخالف أحداً منهم .**

والمشهور عنه - رحمه الله - أنه كان ينزل الأثر بمنزلة الحديث ، وقد يُوفّق بينه وبين الحديث المرفوع ، لئلا يُبطل العمل بأحدهما.

وأما الإمام **الشافعي** -رحمه الله - ؛ فقد وافق أحمد على مجمل قوله في الاحتجاج بآثار الصحابة ، إلا أنه أطلق الاحتجاج بها إذا عُدمت الحجة من الكتاب والسنة.

كما دلَّ عليه ما أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٣٥) **بسند صحيح** عن الشافعي ، قال : **ما كان الكتاب أو السنة موجودين ، فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا باتباعهما ، فإذا لم يكن ذلك ، صرنا إلى أقاويل أصحاب النبي ﷺ ، أو واحدهم .**

وأما مذهب **أبي حنيفة النعمان** - رحمه الله - فموافق لمذهب الشافعي ، على وجه التخير من أقوالهم.

فقد أخرج ابن معين في «تاريخه» برواية الدوري (٤٢١٩) **بسند صحيح** عن يحيى بن ضريس ، قال :

شهدت سفيان ، وأتاه رجل ، فقال : ما تنقم على أبي حنيفة ؟ قال : وما له ؟ قال : سمعته يقول : آخذ بكتاب الله ، فما لم أجد فسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسوله **آخذ بقول أصحابه ، آخذ بقول من شئت منهم ، وأدع قول من شئت**، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم .

وأما الإمام **مالك** - رحمه الله - : فقد احتج بقوله تعالى : =

. . . .

= ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾. [التوبة: ١٠٠].

على مشروعية اتباع الصحابة - رضي الله عنهم وأرضاهم- .

وخالفهم **الظاهرية**، فذهبوا إلى ترك الاحتجاج بمذهب الصحابي.

وقد صرح بذلك ابن حزم في مواطن عديدة من كتبه ، لا سيما في «المحلى» ، وفي «الإحكام في أصول الأحكام».

والذي يترجح على وجوه :

(١) مذهب الصحابي الذي انتشر بين الصحابة ولم يُنكر عليه .

فهذا من قبيل الإجماع السكوتي ، وهو مقدَّم على غيره فيما لم يرد به كتاب ولا سنة ، وهو حجة عند جمهور العلماء .

● **ومثال ذلك :**

ما صح عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ من المسح على الجوربين منهم : علي بن أبي طالب ، وأنس بن مالك ، وأبي مسعود ، والبراء بن عازب ، وأبو أمامة الباهلي - رضي الله عنهم -.

فهذا لم يصح فيه خلاف عن الصحابة -رضي الله عنهم- وفيه جملة من الأحاديث المرفوعة، كلها لا تخلو من مقال، وصحتها متنازع فيها.[1] =

---

(١) وقد جمعت الأخبار الواردة في هذه المسألة - المرفوعة ، والموقوفة ، والمقطوعة - في رسالة مستقلة ، ضمن دراسة حديثية فقهية نقدية .

. . . .

= (٢) **مذهب الصحابي الذي تفرد به ، ولم يُعارض بمذهب غيره.**

فهو حجة أيضًا عند الأكثر إذا لم يعارض بمرجح أصولي،أو بنص شرعي .

● **مثاله :**

ما صح عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه قال :

الأذنان من الرأس.(١)

وقد روي مرفوعًا ، وموقوفًا على جماعة من الصحابة ، ولا يصح إلا من هذا الوجه عن ابن عمر ، وبه احتج الإمام أحمد .

ولم يخالفه أو يعارضه أحد الصحابة.

ومثله : ما ثبت عن ابن عمر -رضي الله عنه - أنه كان يغسل ظهور أذنيه وبطونهما إلا الصماخ من الوجه ، مرة أو مرتين ، ويدخل بأصبعيه بعد ما يمسح برأسه في الماء ، ثم يدخلهما في الصماخ مرة.(٢)

فهذا مقتضاه تجديد الماء لمسح الأذنين .

ولم يخالفه أحد من الصحابة.

وهو ما رجحه الإمام أحمد -رحمه الله - في « مسائل إسحاق النيسابوري»(٧٤).

(٣) **مذهب الصحابي إذا خالفه مذهب غيره من الصحابة.**

فيما ليس فيه نص من الكتاب أو السنة. =

---

(١) أخرجه عبد الرزاق(١/ ١١) ، وابن المنذر في «الأوسط»(١/ ٤٠١) **بسند صحيح**.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١/ ١١) **بسند صحيح** ، وعند مالك في «الموطأ»(١/ ٣٤) **بسند صحيح** : أن عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه.

. . . .

= فهذا على مراتب :

- **الأولى : أن يكون مذهب أحد الخلفاء الأربعة:**

فهو مقدَّم على غيره ، بنص السنة :

« **عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين** ».[(١)]

وهذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب ، وهو ما رجحه الشيخ الألباني - رحمه الله - في كتابه :«صلاة التراويح» ، حيث قال :

« **وقد أُمرنا باتباع سنته ﷺ ، وسنة الخلفاء الراشدين** ».

وهو اختيار الشافعي كما في «المدخل» للبيهقي (٣٨).

ويؤيده ما ورد عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-:

إني لأستحي من ربي أن أخالف أبا بكر .[(٢)]

وعن ابن عباس -رضي الله عنه - : أنه كان إذا سئل عن الأمر فكان في القرآن أخبر به،وإن لم يكن في القرآن، وكان عن رسول الله ﷺ أخبر به ، **فإن لم يكن فعن أبي بكر وعمر** ، فإن لم يكن قال فيه برأيه.[(٣)]

فإن كان الخلاف بينهم قُدِّم أبوبكر ،فعمر،فعثمان،فعلي -رضي الله عنهم - تبعًا لحديث التفضيل الذي رواه ابن عمر -رضي الله عنهما - قال :

كنا نخيِّر بين الناس في زمن النبي ﷺ ، فنخيِّر أبا بكر ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان -رضي الله عنهم -.[(٤)] =

---

(١) وهو حديث صحيح أخرجه الأربعة ، وغيرهم ، ويأتي زيادة بيان (ص: ٣٠).

(٢) أخرجه أبو بكر العشاري في «فضائل أبي بكر الصديق» (٧) **بسند حسن** .

(٣) أخرجه الدارمي (١٦٦) **بسند صحيح**.

(٤) أخرجه البخاري(٣/٨) من طريق : يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن نافع ، عن ابن عمر به.

فالله تبارك وتعالى قد ذكر في هذه الآية تحذيراً شديداً عن مخالفة الرسول ﷺ ومشاقته، ثم عطف على ذلك فقال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ولا شك أن هؤلاء المؤمنين الذين حذَّر الله تبارك وتعالى الناس من المسلمين أن يخالفوا سبيل المؤمنين، لا شك أن هؤلاء إنما هم الذين ذُكروا في الآية السابقة:

﴿مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾.

فقد رضي الله عنهم، ورضوا عن ربهم.

• [**معيار التفرقة بين الادعاء والعمل**]:

ذلك هو المعيار الذي يفرِّق بين المسلم الذي ينتمي بلسانه إلى الكتاب والسنة، ثم قد يُخالف الكتاب والسنة حينما لا يرجع إلى العصمة من مخالفة الكتاب والسنة، ألا وهو التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ.

فأنتم الآن أمام نصٍّ من الآية ومن الحديث الصحيح، ذكرت الآية سبيل المؤمنين، وذكر النبي ﷺ أصحابه، كما ذكر سنة الخلفاء الراشدين في الحديث الآخر الصحيح الذي رواه جماعة من أصحاب السنن، منهم:

= ▪ **الثانية: أن يكون مذهبه هو مذهب الأكثر من الصحابة.**

فهو حجة، لا سيما إن كان من فقهاء الصحابة.

▪ **الثالثة: أن يكون مخالفًا للأكثر، ولا مرجح لقوله.**

فالحجة قول الجماعة آنذاك.[1]

(١) هذا المبحث منقول بتصرف في بعض المواضع من كتابي «الدُربة على المَلَكة» (ص: ١٠-١٥).

أبوداود ، والترمذي ، والإمام أحمد ، وغيرهم :

عن العرباض بن سارية قال:

وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ، وجلت منها القلوب ، وذرفت منها العيون ، فقلنا يا رسول الله ! كأنها وصية مودِّع ، فأوصنا ، قال:

« أوصيكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة ، وإن ولّي عليكم عبدٌ حبشي ، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » .(١١)

---

(١١) هذا الحديث : قد روي من طرق عن العرباض بن سارية - رضي الله عنه - ، **وهو حديث صحيح** ، صححه جماعة من أهل العلم منهم الترمذي، والبزار ، والهروي ، وابن عبد البر ، واحتج به الإمام أحمد - رحمه الله - كما في «مسائل أبي داود» (١٧٩٢) ، دلالة على ثبوته عنده ، وقد تَعَنَّى بعض المتشددين في التصحيح المتراخين في التضعيف تضعيف هذا الحديث ، وأنشأ ردًا على الشيخ - رحمه الله- في تصحيحه هذا الحديث ، وقد أجاب الشيخ عن شبه ذلك المتعنت في كتابه «النصيحة» ، ولا مجال لتخريجه هنا ، لأننا استقصينا طرقه في غير هذا الموضع.

ولكن لا يفوتنا التنبيه على شذوذ الزيادة الأخيرة التي ذكرها الشيخ : **« وكل ضلالة في النار »** ، وهي ليست من حديث العرباض ، وإنما من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته ، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش ، يقول : صبَّحكم ومسَّاكم، ويقول : **« بُعثت أنا والساعة كهاتين »** ،ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى ،=

وفي الحديث الآخر : « **وكل ضلالة في النار** ».

فتجدون النبي ﷺ في هذا الحديث أيضًا عطف سنة الخلفاء الراشدين على سنته ﷺ ، فهذا الحديث يلتقي مع حديث الفرقة الناجية ، ويلتقي مع قوله تعالى في الآية الثانية ، ألا وهي قوله تبارك وتعالى :

﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا** ﴾.

ولذلك فلا يجوز للمسلم باسم اتباع الكتاب والسنة أن يتبع أراءً أو أقوالاً تخالف ما كان عليه سلفنا الصالح ، ذلك لأن ما كانوا عليه تبيانٌ

= ويقول : « **أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة** » ، ثم يقول :

« **أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، من ترك مالاً فلأهله ، ومن ترك دينًا أو ضياعًا فإليَّ وعليَّ** ».

وهذا الحديث أخرجه مسلم (٢/ ٥٩٢) ، والنسائي (٣/ ١٨٨) ، وابن ماجة (٤٥).

وأما الزيادة ، فعند النسائي والبيهقي في «الأسماء والصفات» ، وهي غير ثابتة عن النبي ﷺ ،ولذا أوردتها في كتابي : « **الزيادات الضعيفة في الأحاديث الصحيحة** » (٢).

وهي حسنة الإسناد من قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عند ابن وضاح في «البدع والنهي عنها » [١].

---

(١) كما تقدمت الإشارة إليه في أول الكتاب (ص: ١١).

للكتاب والسنة ، وأنتم تعلمون جميعًا أن السنة هي بنصٍّ القرآن الكريم تبيانٌ للقرآن الكريم ،كما قال الله تعالى مخاطبًا شخص النبي ﷺ بقوله:

﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

● [**أقسام السنة وطريق الوصول إليها**]:

فكما أن النبي ﷺ تولى بيان القرآن بسنته ، وسنته تنقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى **قولٍ** ، **وفعلٍ** ، **وتقرير** .

وهذه السنة ليس لنا طريقٌ إلى الوصول إليها والتعرف عليها إلا من طريق أصحاب النبي ﷺ ، ولذلك فلا سبيل إلى أن يكون المسلم من الفرقة الناجية إلا بأن يتبع الكتاب والسنة وعلى ما كان عليه السلف الصالح ، هذا الأمر الثالث يجب أن يكون ثابتًا في أذهان المسلمين كلهم إذا كانوا صادقين في أن يكونوا من الناجين يوم القيامة ،﴿ **يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ إِلاَّ مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ** ﴾.(١٢)

---

(١٢) قول الشيخ - رحمه الله - : « **وعلى ما كان عليه السلف الصالح** » دلالة على أصل مهم في فهم نصوص الكتاب والسنة ،وهو فهمها بفهم الصحابة، لا بفهم غيرهم ، فإنهم - كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله - :

السابقون ، وإنهم عن علم وقفوا ،وببصر نافذ كُفُوا ، ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبفضل فيه لو كان أحرى ، فلئن كان الهدي ما أنتم عليه ، فقد سبقتموهم إليه،ولئن قلت إنما أُحدث بعدهم،ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ، ورغب بنفسه عنهم ، لقد تكلموا فيه بما يكفي ، ووصفوا منه ما يشفي ، فما دونهم مقصِّر ، وما فوقهم محصر،لقد قصر دونهم أقوام فجفوا ،وطمح عنهم =

..............................".

= آخرون فغلوا ، إنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم.[(١)]

وهذا بخلاف ما يقع من بعض الفقهاء المتأخرين من الترجيح بخلاف فهم الصحابي للنص، كما وقع لبعض فقهاء الشافعية في حديث النبي ﷺ: « **كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها** » ، قال النووي - رحمه الله - في «شرح صحيح مسلم» (٤/ ٥٠) :

« هذا من الأحاديث التي تجمع الناسخ والمنسوخ ، وهو صريح في نسخ نهي الرجال عن زيارتها ، وأجمعوا على أن زيارتها سنة لهم ،**وأما النساء ففيهن خلاف لأصحابنا قدمناه،وقدمنا أن من منعهن قال:النساء لا يدخلن في خطاب الرجال، وهو الصحيح عند الأصوليين** ».

قلت : وهذا يخالف فهم أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - للنص ، وفهمها مقدَّم على فهم غيرها ،ولا شك، فإنها زوج النبي ﷺ ،وصاحبة الرواية عنه ، ومن فقهاء النساء ، وقد روى عبدالله بن أبي مليكة:

أن عائشة - رضي الله عنها - أقبلت ذات يوم من المقابر ، فقلت لها : يا أم المؤمنين ، من أين أقبلت ؟ قالت : من قبر عبدالرحمن بن أبي بكر .

فقلت لها : أليس كان رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور ؟ قالت : **نعم ، ثم أمر بزيارتها** .[(٢)] =

(١) أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٧٧) **بسند حسن**.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٧٦) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٢٣٣) من طريق: يزيد بن حميد أبي التياح، عن عبدالله بن أبي مليكة به.

قال الذهبي في «تلخيص المستدرك»: «صحيح» ، وهو كما قال.

. . . .

= فهذا هو فهم أم المؤمنين لنص المنع ونص الإباحة والرخصة ، وأن هذا النسخ عام في حق الرجال والنساء جميعًا بخلاف ما ذهب إليه المانعون من متأخري الفقهاء .

وكيف لنا أن نُعمل أفهامنا بما يُخالف أفهام الصحابة للنصوص وقد أمرنا باتباعهم كما في حديث النبي ﷺ :

« عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ».

وقد احتج بهذا الحديث الإمام أحمد - رحمه الله - على أن أقوال الصحابة سنة[١] ، وهو قول الزهري[٢] وغير واحد من أهل العلم.

وقال النبي ﷺ :

« النجوم أمنةٌ للسماء ، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمنةٌ لأصحابي ، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي أمنة لأمتي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يُوعدون ».[٣]

ففي اتباعهم ، والتزام فهمهم الأمان من الضلال والزيغ والابتداع ، وفي الخروج عن أقوالهم اتباع غير سبيلهم ، والالتزام بغير هديهم .

(١) انظر « مسائل أحمد » برواية أبي داود (١٧٩٢).

(٢)فقد أخرج ابن سعد في «الطبقات»(٢/ ٢/ ١٣٥)،وأبو نعيم في «الحلية»(٣/ ٣٦٠)، والخطيب البغدادي في «تقييد العلم»(ص:١٠٦-١٠٧) **بسند صحيح** عن صالح بن كيسان - رحمه الله - قال : اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم ، فقلنا نكتب السنن ، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ ، ثم قال : **نكتب ما جاء عن أصحابه ، فإنه سنة** ، فقلت أنا ليس بسنة ، فلا نكتبه ، قال : فكتب ، ولم أكتب ، فأنجح وضيعت.

(٣) أخرجه مسلم(٤/ ١٩٦١) من حديث سعيد بن أبي بردة ، عن أبيه به.

• [**نظرة في واقع الحال**]:

ونحن اليوم نعيش مع جماعاتٍ كلها تدَّعي أنها تنتمي إلى الإسلام، وكلها تعتقد أن الإسلام هو القرآن والسنة ، **ولكن الجماهير منهم لم يرتضوا الاعتماد على ما سبق بيانه من الأمر الثالث ، ألا وهو سبيل المؤمنين، سبيل الصحابة المكرَّمين ، ومن تبعهم بإحسان من التابعين وأتباعهم** ،كما ذكرنا آنفاً في حديث : «**خير الناس قرني**» . . إلى آخره .

• [**سبب الافتراق في الدين**]:

ولذلك فعدم الرجوع إلى ما كان عليه سلفنا الصالح من المفاهيم ومن الأفكار والآراء ، هو السبب الأصيل الذي جعل المسلمين يتفرقون إلى مذاهب شتى وطرائق قددًا.(١٣)

• [**الاتباع**]:

فمن كان يريد حقًّا الرجوع إلى الكتاب والسنة ، فيلزمه الرجوع إلى ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ والتابعين وأتباعهم من بعدهم.(١٤)

---

(١٣) هذا الذي ذكره الشيخ - رحمه الله - هو حقيقة بيت الداء في افتراق المسلمين اليوم، فإنه لا يكفي المسلم انتماؤه إلى الكتاب والسنة ، حتى يعمل بمقتضاهما ، ولا يكون عاملاً بمقتضاهما إلا على فهم السلف الصالح،وهذا هو الذي يعبرون عنه بـ:« **صحة العمل** » ، الذي هو أحد ركني القبول ، فإن صحة العمل تعتمد على الاتباع ، والاتباع لا يكون صحيحًا إلا بموافقة فهم الصحابة والسلف للنصوص ، والالتزام بهديهم.

(١٤) قول الشيخ - رحمه الله - : «**فمن كان يريد حقًّا الرجوع إلى الكتاب والسنة. . . .** » هو في حقيقته تعريف لمعنى الاتباع . =

. . . .

= وقد عرَّفه الإمام أحمد -رحمه الله- كما في «مسائل أبي داود» (١٧٨٩):

« **الاتباع : أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ ، وعن أصحابه ، ثم هو من بعد التابعين مخيَّر** ».

وليس ثمة مخالفة بين هذه العبارة ، وبين عبارة الشيخ في اتباع ما ورد عن التابعين ، **فإن اتباع ما ورد عن التابعين مشروط بموافقة النصوص الشرعية** ، وإنما مقصد الشيخ - رحمه الله - باتباعهم هنا : هو عدم الخروج عن أقوالهم إلى قول آخر مخترع جديد ليس له إمام ، ولا قائل به من السلف ، وهذا هو نفسه الذي حثَّ عليه الإمام أحمد - رحمه الله - حين حذَّر تلميذه الميموني من مغبة الأقوال المخترعة ، الخارجة عن أقاويل أهل العلم ، وقد تقدَّم النقل عنه أنه قال له :

يا أبا الحسن ، إيَّاك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام .

ولا يُظن أن هذا القول دعوة إلى المذهبية ، وكيف يكون ذلك والإمام أحمد - رحمه الله - من أشد الناس تحذيراً من الرأي وأهله ، ومن أشدهم دعوة إلى الاتباع والسنن ، وإنما هو تحذير من الأقوال المخترعة الخارجة عن اجتهادات أهل العلم من السلف الصالح.

وقد صح عن الإمام أحمد - رحمه الله - التحذير من التقليد المذهبي ، والأخذ بآراء الرجال ، وتقديمها على النصوص ، فعند أبي داود في «المسائل» (ص:٣٦٧-٣٦٩) :

سمعت أحمد يقول : **لا يُعجبني رأي مالك ، ولا رأي أحد.**

وقال: سمعت أحمد - وقال له رجل: جامع سفيان نعمل به ؟ - قال : **عليك بالآثار.** =

● [**فهم خاطئ لما تقدَّم**]:

وأنتم تسمعون في كثير من المناسبات أقوالاً يتلفظ بها بعض من ينتمي إلى العلم ، ولكن ليس هذا هو العلم الذي طريقه ما ذكرته آنفًا ، الكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة ، وإنما يعنون بالعلم ما يفهمونه هم من الكتاب والسنة دون أن يرجعوا إلى العصمة التي تحفظهم من أن يكونوا من الفرق الضالة .(١٥)

= قال: وسمعت أحمد يقول : **أنا أكره أن يُكتب عني رأي.**

قال: وسمعت أحمد يقول: **ليس أحد إلا ويؤخذ من رأيه ويُترك ، يعني: ماخلا النبي ﷺ.**

قال : قلت لأحمد : أليس الأوزاعي هو أتبع من مالك ؟ قال : **لا تقلِّد دينك أحدًا من هؤلاء ، ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه فخذ به ، ثم التابعين بعدُ الرجل فيه مخيَّر.**

(١٥) قول الشيخ - رحمه الله - : « **وإنما يعنون بالعلم ما يفهمونه هم من الكتاب والسنة دون أن يرجعوا إلى العصمة التي تحفظهم....** » وصف لطريقة أهل الأهواء والبدع في الفهم للنصوص والاستدلال بها ، وهي تنبني على : تتبع النصوص الشرعية - لا سيما المتشابه منها - بعيدًا عن فهم الصحابة وعمل السلف ، وتناولها بالهوى والرأي، وبما يؤيد أفكارهم ومعتقداتهم وأهواءهم ، وقد نبهنا النبي ﷺ إلى خطورة هذا المنهج البدعي ، كما في حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - : أن النبي ﷺ تلا هذه الآية :

﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ =

لذلك تجدون وتسمعون في بعض ما يُنشر ويُطبع في العصر الحاضر، من رسائل أو من مقالات ، أن كثيراً من هؤلاء الذين يدَّعون العلم ، أو ينتمون إلى العلم ، أو يزعم الجماهير أنهم من أهل العلم ، تسمعون منهم من يقول مخالفًا لكل هذه الأدلة التي ذكرنا آنفاً يقول:

= وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاّ اللَّه..... ﴾ الآية [آل عمران: ٧] .

فقال ﷺ :

«**يا عائشة ،إذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله تعالى ، فاحذروهم**». (١)

والخوارج من أولى الفرق التي أعملت هواها في فهم نصوص الشريعة والعمل بها ، فاستباحوا دماء المسلمين بالباطل ، وخرجوا على الولاة والطاعة ، **وهم وإن كانوا أصحاب عبادة وصلاة وصيام وقيام ، إلا أنهم من الفرق الضالة ، التي مرقت من الدين مروق السهم من الرمية،** لأنهم لم يتبعوا سبيل المؤمنين ، بل اتبعوا الأهواء، وفسروا النصوص على غير طريقة السلف ، وعلى غير فهمهم.

وأهل الأهواء والبدع لم تسلم نصوص الكتاب العزيز من إفسادهم بالتأويل،والصرف عن الظاهر المراد، فكيف بنصوص السنة التي ردوها تارة بالشذوذ المزعوم،وتارة أخرى لأن العقل لايحتملها،وتارة ثالثة لأنها آحاد،وما كان من الآحاد فهو ظني الثبوت على حدِّ زعمهم وتارة رابعة بالتأويل الفاسد ،وأما أهل السنة والجماعة فيقولون كما قال الله تعالى عنهم في الكتاب :

﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) أخرجه البخاري(٣/ ١١٠) ، ومسلم (٢٠٥٣) ، وأبو داود (٤٥٩٨) ، والترمذي (٩٩٣) ، وابن ماجة (٤٧).

« مذهب السلف أسلم ، ومذهب الخلف أعلم وأحكم ».(١٦)

هذا إعلان صريح مفضوح بأن هذا القـائل وأمثاله ، يرجعون إلى ما

(١٦) هذه المقارنة بين مذهب السلف ومذهب الخلف مقارنة فاسدة ، مخالفة لنص حديث النبي ﷺ : « خير الناس قرني. . . » - والذي تقدَّم تخريجه - فإن هذا الحديث يقتضي تقديم القرون الثلاثة الأولى - وهي قرون السلف الصالح- على غيرهم في الخـيرية والعلم والاتباع، ويدخل في عموم ذلك : الاعـتقاد ، ومذهبهم في فهم النصوص والاستدلال بها ، وأما الخلف فهم دون هؤلاء - ولا شك - في كل شيء ، ومن كل جهة ، بل وردت الإشارة إلى ما وقع من هؤلاء من السوء والهوى ، فقال ﷺ في تتمة الحديث :

« ثم يتخلَّف من بعدهم خلف ، تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته ».

بل العلم في هذه القرون الخيرية أظهر وأشهر من غيرها من القرون التي جاءت بعدها، كما أن رفع العلم وانتشار الجهل والمعاصي أظهر في قرون الخلف ، كما دل عليه حديث النبي ﷺ :«إن من أشراط الساعة أن يُرفع العلم،ويثبت الجهل ، ويُشرب الخمر،ويظهر الزنا ».(١)

وكما دل عليه قول النبي ﷺ :

« لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشر منه حتى تلقوا ربكم ».(٢) =

(١) أخرجه البخاري (فتح :١/ ١٤٥) ، ومسلم (٤/ ٢٠٥٦) من طريق : أبي التياح ، عن أنس بن مالك به.

(٢) أخرجه البخاري(٤/ ٣١٥) ، والترمذي (٢٢٠٦) من طريق : الزبير بن عدي ، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - به.

ذكرنا أنفًا من النصوص ، التي توجب عليهم أن يلتفتوا إلى ما كان عليه السلف أصحاب النبي ﷺ من الهدى والنور .

فقول هؤلاء:

إن علم السلف أسلم وعلم الخلف أعلم وأحكم .

معنى ذلك : أنهم أعرضوا عن اتباع السلف الذين أمر النبي ﷺ باتباع سنتهم.

= ولا ريب أن هذه المقالة كما قال شيخ الإسلام -رحمه الله- [(١)]:

« شعبة من الرفض ، فإنه وإن لم يكن تكفيرًا للسلف كما يقوله من يقوله من الرافضة أو الخوارج ، ولا تفسيقًا لهم ، كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم،كان تجهيلاً لهم، وتخطئة وتضليلاً ، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي، وإن لم يكن فسقًا فزعمًا : أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم ، وأفضل من أهل القرون الفاضلة ، ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة ، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة في الأعمال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة ، أن خيرها : القرن الأول ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة: من علم، وعمل ، وإيمان ، وعقل ، ودين ، وبيان، وعبادة ، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل ، هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام ، وأضله الله على علم ».

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٥٧).

• [**أمثلة على مخالفة منهج السلف إلى منهج الخلف**]:

ولئن أردتم بعض الأمثلة التي تبين الفرق بين من يتخذ هذا المنهج -السلف الصالح - منهجًا لهم ، وبين أولئك الذين يُعرضون عن هذا المنهج إلى اتباع الخلف ، بزعم أنهم أعلم وأحكم ، نقول:

على سبيل المثال : تجدون هؤلاء الذين لا يلتفتون إلى معرفة ما كان عليه سلفنا الصالح ، يأتون بأقوال وبأفكار وبمذاهب نقطع ببطلانها وبمخالفتها للكتاب والسنة ، لأنها على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ والصحابة والتابعون لهم بإحسان.

• [**التفريق بين أحاديث الآحاد وأحاديث التواتر وحكم ذلك**]:

من أوضح الأمثلة على ذلك ، والتي يلهج بها بعض الناس في العصر الحاضر : **تفريقهم بين حديث الآحاد وبين حديث المتواتر** .

إن هذا التفريق من أبرز الأدلة على خروجهم عن اتباع السلف الصالح، **لأنهم لا يعرفون شيئًا اسمه حديث متواتر وحديث آحاد**[١٧] ،

---

(١٧) تقسيم الأحاديث إلى آحاد ومتواتر من مباحث المتكلمين ، ومن اختراع أهل الأهواء ليردوا بها أحاديث الاعتقاد و أحاديث الصفات ، وهذا التقسيم كما قال أبو المظفر السمعاني- فيما نقله عنه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢١٤)- :

« رأس شغب المبتدعة فى رد الأخبار ، وطلب الدليل من النظر والاعتبار فنقول، وبالله التوفيق : إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ ، ورواه الثقات والأئمة ، وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ، وتلقته الأمة بالقبول: فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم. =

وبخاصة أن هؤلاء الخلف الذين اصطلحوا على هذا التفريق بين الحديث الآحاد وأحاديث المتواتر بنوا على ذلك حكمًا شرعيًّا .

فقالوا : بأن الحديث الآحاد ولو كان صحيحًا إذا كان قد تضمن عقيدة فلا يُؤخذ بهذا الحديث ولو كان صحيحًا، إلا إذا بلغ مبلغ التواتر.

هذا التقسيم الذي رُتِّب عليه هذا الحكم هو التفريق بين العقيدة ، فلا يُؤخذ فيها بحديث الآحاد ، وبين الأحكام ، فيُؤخذ فيها بحديث الآحاد.

= **هذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة** ، وإنما هذا القول الذى يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ، ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به: **شيء اخترعته القدرية والمعتزلة،وكان قصدهم منه رد الأخبار**،وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم علم فى العلم وقدم ثابت،ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول، ولو أنصفت الفرق من الأمة لأقروا بأن خبر الواحد يوجب العلم،فإنهم تراهم مع اختلافهم فى طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخبر الواحد » .

وهذا التقسيم كما بيَّن الشيخ رحمه الله تقسيم مبتدع ،والحجة تقوم بالحديث الذي صح سنده ، وإن كان من طريق واحد ، سواءً كان في الاعتقاد ، أو في الأحكام ، لا فرق بينهما ، مادام السند صحيحًا ، ولم يُعل المتن بأحد أوجه الإعلال المعروفة عند أهل النقد ،وهو الذى عليه أئمة أهل الحديث ، وأهل السنة والجماعة ، ومحققو المتأخرين.

وقد نقل ابن عبد البر فى « التمهيد» (١/٨) هذا القول عن :

« قوم كثير من أهل الأثر ، وبعض أهل النظر ، منهم الحسين الكرابيسى وغيره، وذكر خواز بنداذ أن هذا القول يخرج على مذهب مالك» . =

هذا التقسيم ؛ مَنْ دَرَسَ ما كان عليه الصحابة ، وما كان عليه أتباعهم من بعدهم ، يقطع يقينًا بأن مثل هذا التقسيم هو دخيل في الإسلام ، وهي فلسفة يتبرأ منها الإسلام(١٨) ،وكلنا يعلم ، وهم يعلمون

= وإليه ذهب ابن حزم ، وبه أخذ ، ونقله عن داود الظاهرى ، والحارث بن أسد المحاسبى ، كما فى كتابه « الإحكام فى أصول الأحكام » (١/ ١١٥) .

وهو مذهب البخارى والشافعى .

فأما البخارى فأفرد له بابًا من أبواب « صحيحه » (٤/ ٢٥٢) فقال :

(**باب : ما جاء فى إجازة خبر الواحد الصدوق فى الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام**). وأورد فيه أخبارًا تدل على ما ترجم له .

وأما الشافعى فقال فى « الرسالة » (ص٤٠١) :

« **الحجة فى تثبيت خبر الواحد** » . ثم ساق الأدلة على ذلك .

وقد توسعنا في رد الشبه التي تمسك بها أهل الأهواء في التفريق بين الآحاد والمتواتر من حيث الحجية في كتابنا: « دفاعًا عن السلفية »(ص:١٦٣)، وللشيخ رسالة نافعة في هذه المسألة باسم: «**الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام**».

(١٨) قول الشيخ : « **وهي فلسفة يتبرأ منها الإسلام** » : وصف دقيق جدًا ، وتعبير شامل ، إذ أن هذه القاعدة في التفريق بين أحاديث الآحاد والمتواتر، وبين حكم الاحتجاج بالآحاد في الأحكام ، ورد الاحتجاج بها في العقائد من القواعد التي وضعها أهل الكلام ، والفلسفة ، والسفسطة ، والكلام والفلسفة ليسا من علوم الإسلام في شيء ، كما تواتر عن أهل السنة والجماعة والأئمة المتبوعين ، كالأئمة الأربعة ، وأئمة الأمصار .

(١) فلا حجة بعد ذلك فيما نقله ابن عبد البر من أن الشافعي يذهب إلى إثبات العلم دون العمل بأحاديث الآحاد .

أيضًا ولكنهم يجحدون ، كما قال الله عز وجل في غيرهم :

﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل : ١٤].

• [**الدليل على حجية حديث الواحد**]:

فإنهم جميعاً يعلمون أن النبي ﷺ كان يُرسل أفرادًا من أصحابه ﷺ، يدعون الناس البعيدين عن المدينة ، حيث كان فيها النبي ﷺ ، كان يُرسل أفرادًا يدعونهم إلى الإسلام ، وليس الإسلام إلا ما جاء به الرسول ﷺ شاملاً كما لا خلاف في ذلك ، بينما كان عقيدةً ، وبينما أحكامًا.

ومن الأمثلة المشهورة في السنة الصحيحة التي يعرفونها ، ثم ينحرفون عنها : إرسال النبي ﷺ إلى اليمن تارةً معاذًا ، وتارةً أبا موسى الأشعري، وتارةً عليًّا.

ماذا كان يفعل هؤلاء الصحابة حينما أرسلهم رسول الله ﷺ إلى اليمن ؟ لا شك أنهم كانوا يدعونهم إلى الإيمان بالله ورسوله ، وهو أصل كل عقيدة ، ثم إلى الإسلام الذي جاء به ﷺ .

وقد جاء في « صحيح البخاري » وفي « صحيح مسلم »:

من حديث أنس - رضي الله تعالى عنه -:

أن النبي ﷺ لما أرسل معاذًا إلى اليمن ، قال له :

« **ليكن أول ما تدعوهم إليه : شهادة ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، فإذا هم أطاعوك فمرهم بالصلاة** .. » إلى آخر الحديث .(١٩)

---

(١٩) إنما ورد الحديث من رواية ابن عباس - رضي الله عنهما -.

والحديث : أخرجه أحمد (١/ ٢٣٣) ، والبخاري(١/ ٤٣٠) ، ومسلم (١/ ٥١) ، وأبوداود (١٥٨٤) ، والترمذي (٦٢٥) ، والنسائي (٥/ ٢و٥٥) ،=

ففيه أن النبي ﷺ أمر معاذًا وهو فردٌ ، وحديثه في اصطلاح المتأخرين: حديث آحاد ، فأمره ﷺ أن يكون أول ما يدعوهم إليه : الاعتقاد بالله وحده لا شريك له : « **فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله**» فإذا أنتم قابلتم هذا الحديث المجمع على صحته بين المسلمين قاطبة ، بين متبعين للسلف ، والمخالفين لهم ، يعتقدون معنى أن النبي ﷺ أرسل معاذًا إلى اليمن، وأمره أن يدعوهم إلى شهادة ألا إله إلا الله، فكيف يعتقدون بصحة هذا الحديث ثم يقولون إن حديث الآحاد لا يؤخذ به في العقيدة.(٢٠)

من هنا يتبين لكم أن الحيد عمَّا كان عليه أصحاب النبي ﷺ من انتشارهم في الآفاق ، ودعوة الناس إلى الإسلام ، دون فلسفة التفريق بين حديث التواتر وحديث الآحاد، هذه المسألة وحدها تكفي لتبين لكل مسلمٍ عاقلٍ خطر الانحراف عن اتباع الكتاب والسنة وعن منهج السلف الصالح.

= وابن ماجة (١٧٨٣) من طريق: يحيى بن عبدالله بن صيفي، عن أبي معبد ، عن ابن عباس به .

(٢٠) هذه الحجة قوية جدًا، فما علمنا أحدًا ممن يرد الاحتجاج بحديث الآحاد من أهل البدع، رد الاحتجاج بهذا الحديث، بل هو مجمع على صحته كما قال الشيخ رحمه الله ليس لاتفاق «الصحيحين» عليه فقط ، بل لاتفاق الكتب الستة على إخراجه ، وتصحيح أهل العلم له ، وتلقيهم له بالقبول.

والحديث كما ترى لم يرو إلا من طريق ابن عباس ، ولم يروه عن ابن عباس إلا أبو معبد وأشار الترمذي إلى حديث الصنابحي في الباب، وهذا لا يكفي لتحقيق شرط التواتر.

- [**الحاجة إلى معرفة عمل السلف إلى جنب دراسة الكتاب والسنة**]:

لذلك كان لزامًا على كل من يريد أن يكون على هذا المنهج السلفي كما يدرس الكتاب والسنة فعليه أن يدرس أيضًا ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباعهم ، لأنهم هم الذين نقلوا إلينا هذه الدعوة على الوجه الصحيح.(٢١)

- [**الاحتجاج على الخلفيين بأحاديث الآحاد التي تحتوي على الأحكام والعقائد**]:

وهذا المثال بين أيديكم ؛ تفريقهم بين حديث الآحاد وحديث التواتر، فهم يقولون بأن العقيدة لا تؤخذ إلا من حديث التواتر ، ولقد وقعوا في بعض الأحيان في متناقضات عجيبة جدًا ، وذلك بسبب ابتعادهم عن هذا المنهج السلفي ،فإنَّ بعض النصوص الشرعية تتضمن في

---

(٢١) هذه الشرط الذي ذكره الشيخ - رحمه الله - يدل على قوة بصيرته،وتمام نظره،إذ كيف يُعقل فهم النصوص الشرعية دون الرجوع إلى فهم السلف الصالح، والاحتجاج بعملهم ، ولا أكون مبالغًا إذا قلت: إن الشيخ من أوائل المعاصرين الذين أحيوا منهج معالجة نصوص الكتاب والسنة والاحتجاج بها على ضوء عمل السلف الصالح .

وقد عزف كثير من فقهاء المتأخرين - لا سيما المنتسبين إلى الأشعرية وأهل الكلام - عن هذا المنهج السلفي ، الذي هو في حقيقته عصمة من الخطأ والزلل، إلى طرق استنباط أهل الكلام ومن نحا نحوهم ، وقد تقدَّم التمثيل لذلك بحديث الرخصة في زيارة القبور ، ومخالفة الفقهاء من متأخري الشافعية لفهم أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - للنص الناسخ.

آن واحد عقيدةً وحكمًا ، كمثل قوله ﷺ - والحديث في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : قال رسول الله ﷺ - :

« إذا جلس أحدكم في التشهد الأخير ، فليستعذ بالله من أربع ، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال » .(٢٢)

---

(٢٢) قلت : قد ورد هذا الحديث في «الصحيحين» من رواية أم المؤمنين عائشة ، وأبي هريرة - رضي الله عنهما -.

فأما حديث أم المؤمنين - رضي الله عنها - :

فأخرجه البخاري(١/ ٢٦٨) ، ومسلم (١/ ٤١٢) ، وأبو داود (٨٨٠) ، والنسائي (٨/ ٢٦٢) من طريق : شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، عن عروة ابن الزبير ، عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - به.

وأما حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - :

فأخرجه البخاري (١/ ٤٢٣)، ومسلم (١/ ٤١٣) من طريق: هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة.

وهذا الحديث حجة قوية على هؤلاء الخلفيين مثله مثل سائر الأحاديث التي احتوت على الأحكام والعقائد معًا مما تُعد في الآحاد والأفراد ، فإن هؤلاء الخلفيين يعتقدون ما فيها من جهة الأحكام تشريعًا يجب العمل به ، ولا يعتبرونه تشريعًا من جهة العقائد ، وهذا هو الضلال بعينه ،فإن النص متى ثبت لم يجز مخالفته ولا التوقف في العمل به بحجة أنه من أخبار الآحاد سواءً كان في العقائد أو في الأحكام ، لا عبرة بذلك التفريق عند أهل العلم والفهم والتمييز.

وقد احتج الأئمة العلماء من المتقدمين بأحاديث آحاد في أخص أبواب الاعتقاد وصفات الرب تعالى ،وهو مما تُنكره المبتدعة وأهل الأهواء أو يتأولونه على غير وجهه.

هذا الحديث فيه أمرٌ بالاستعاذة من هذه الأربع ، فهي مسألة فيها حكم من أحكام الشريعة ، وهم معنا على أن حديث الآحاد تثبت به الأحكام الشرعية ، لذلك لا يسعهم إلا أن يأخذوا بهذا الحديث ، وفيه الأمر بالاستعاذة من الأربع ، أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شرِّ فتنة المسيح الدجال ، **فهل يعتقدون بعذاب القبر ؟**

هنا يقعون كما يُقال : « في حيص بيص » ، عذاب القبر عقيدة، وعذاب القبر في اعتقادهم لم يثبت بحديث متواتر ، ولذلك فهم لا يعتقدون بعذاب القبر ، اللهم إلا ما جاء ذكره في آية في القرآن في حق فرعون : ﴿ **النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا** ﴾ [غافر : ٤٦].

هذه النار يقولون :عذاب فرعون وآل فرعون ، أما عامة الكفار أولاً، ثم المسلمون الذين ثبت في حقهم شيء من عذاب القبر ؛ فهذا مما لا يؤمنون به ، وما ذاك إلا انطلاقًا من تلك العقيدة الباطلة،وهي قولهم : إن الحديث الصحيح ما لم يكن متواترًا لا تثبت به عقيدة ، ولذلك فهم ينكرون أحاديث كثيرة وكثيرة جدًّا ، بزعم أنها لم تصل مرتبة التواتر.

فأنتم مثلاً تعلمون - إن شاء الله - حديث البخاري عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال : مرَّ النبي ﷺ بقبرين ، فقال :

«**أما إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان يسعى بالنميمة ، وأما الآخر لا يستنزه** - وفي رواية: **لا يستتر - من البول**» .

ثم أمر النبي ﷺ بأن يُؤتى له بغصن من نخيل ، فشقه شقين ، وضع على رأس كل قبر منهما شقًّا ، وسألوه عن ذلك ، فقال:

« **لعل الله عز وجل يخفف عنهما ما داما رطبين** ».[٢٣]

هذا الحديث في «صحيح البخاري» ، وتسمعون أن النبي ﷺ صرَّح فيه بأنَّ هذين مسلمان ، ومع ذلك فهما يُعذبان ، فدعا الرسول ﷺ لهما بأن يخفف الله عنهما العذاب بقدر ما بقى هذان الغصنان رطبين .

كذلك هناك حديث آخر ، يقول فيه النبي ﷺ :

« **استنزهوا من البول ، فإن أكثر عذاب القبر من البول** ».[٢٤]

وهكذا ، فالأحاديث كثيرة وكثيرة جدًّا .

---

(٢٣) أخرجه البخاري(١/ ٨٩) ، وأبو داود (٢١) ، والنسائي (٤/ ١٠٦) من طريق :منصور بن المعتمر ، عن مجاهد ، عن ابن عباس .

وأخرجه الستة من طريق : الأعمش ، عن مجاهد ، عن طاوس ، عن ابن عباس به.

والروايتان فيما يظهر لي محفوظتان ، فإن مجاهد حافظ وإمام كبير ، فيحتمل أنه سمع الحديث أولاً بواسطة طاوس ، ثم سمعه مباشرة من ابن عباس ، وهذا محتمل ومتاح ، بل إخراج البخاري للروايتين يدل على ذلك ويؤكده.

(٢٤) الحديث بهذا اللفظ عند الدارقطني في «السنن»(١/ ١٢٨) من طريق : محمد بن الصباح السمان البصري ، حدثنا أزهر بن سعد السمَّان ، عن ابن عون ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعًا به .

قال الدارقطني : « الصواب مرسل ».

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - في «الإرواء» (١/ ٣١١) :

« هذا سند رجاله ثقات ، غير محمد بن الصباح هذا ، أورده الذهبي في «الميزان» ، فقال: «بصري ، عن أزهر السمان ، لا يُعرف ، وخبره منكر» ،=

من ذلك أيضًا - ولا أُطيل - قوله ﷺ لما مرَّ بقبرين لمشركين ماتا في الجاهلية ، قال ﷺ :

«لولا أن لا تدافنوا لأسمعتكم عذاب القبر».(٢٥)

مع ورود هذه الأحاديث في عذاب القبر بالنسبة لبعض المشركين ولبعض المسلمين ، مع ذلك عُطِّلت هذه الأحاديث ، ولم يُعتقد بها وبمضمونها ، بفلسفة أنها أحاديث آحاد ، فماذا كان موقفهم بالنسبة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه :

« إذا جلس أحدكم في التشهد الأخير فليستعذ بالله من أربع.. ».

= وكأنه يعني هذا ».

وأخرجه ابن ماجة (٣٤٨) ، والدارقطني(١/ ١٢٨) من طريق أبي عوانة ، عن الأعمش، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ :

« أكثر عذاب القبر من البول».

قال الدارقطني : « **صحيح** » ، وهو كما قال.

وقد ورد الحديث باللفظ الأول **بسند صحيح** ولكن من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - عند ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٢٦).

وانظر « إرواء الغليل» (١/ ٣١٠).

(٢٥) هذا الحديث أخرجه البخاري (١/ ١٨٧)، ومسلم (٢/ ٦٢٤) من طريق: فاطمة بنت المنذر ، عن أسماء بنت أبي بكر ، بلفظ :

« إن هذه الأمة تُبتلى في قبورها ، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه ».

منها : عذاب القبر ، إن استعاذوا بالله من عذاب القبر تنفيذًا لهذا الحكم الشرعي ، وهو واجبهم ، لأنهم لا يختلفون معنا في أنه يجب الأخذ بحديث الآحاد في الأحكام ، فهذا حكمٌ شرعي ، أمرنا الرسول ﷺ أن ندعو بهذا الدعاء في التشهد الأخير ، فإن هم أخذوا به كما هو قولهم ، وقولهم الحق لأنه معنا ، فكيف يأخذون به وهم لا يؤمنون بعذاب القبر -لا يصدِّقون بعذاب - ؟

فإذًا ؛ هم حيارى ضالين منحرفين بسبب الفلسفة التي خرجوا بها عما كان عليه أصحاب النبي ﷺ ، من عدم التفريق بين الأحاديث ، وجعلها تواتر .

• [**موقف السلف والأئمة الأربعة من هذه المسألة**]:

لا تفريق عند السلف إطلاقًا ، ولا عند أحدٍ من الأئمة الأربعة الذين اتبعوا السلف الصالح في عقائدهم ، إلا من انحرف من أتباع الأتباع من بعض الفرق الضالة ، كالمعتزلة والخوارج ونحو ذلك ، فهؤلاء خالفوا سبيل المؤمنين فحق فيهم وعيد رب العالمين :

﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء : ١١٥].

هذا مثال واضح جدًا يؤكد لكم أن التمسك بالكتاب والسنة وحده لا يفيدهم ، فقد أنكروا السنة فيما يتعلق بما سمُّوه بحديث الآحاد ، فالعصمة العصمة : التمسك بما كان عليه السلف ، لذلك نجد أحد أئمتنا والذين لهم الفضل في إرشادهم إيانا إلى التمسك بهذا المنهج - منهج

السلف الصالح- في فهم الكتاب والسنة ، وأعني : ابن القيم - رحمه الله - الذي جمع هذا المعنى في بيت له من الشعر فقال - رحمه الله - :

العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة........

لم يقتصر على قوله : «**العلم قال الله قال رسوله**» ، بل أضاف إليهما : «**قال الصحابة**» ، وقد عرفتم السبب في ذلك : الآية والأحاديث الصحيحة التي تدل على أن الفرقة الناجية هي التي تتمسك بما كان عليه السلف أصحاب النبي ﷺ .

لذلك قال ابن القيم - رحمه الله - :

العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة ليس بالتمويه
مالعلم نصبك للخلاف سفاهة بين الرسول وبين رأي فقيه
كلا ولا جحد الصفات ونفيها حذراً من التعطيل والتشبيه

وفي هذا البيت الثاني من بيتي ابن القيم - رحمه الله - إشارة إلى مثال آخر غير المثال الأول ، الذي يتعلّق بتفريقهم بين حديث الآحاد وحديث التواتر ، فلا يأخذون بحديث الآحاد في العقيدة ، مع أن هذا خلاف ما كان عليه السلف من الأخذ بكل الأحاديث في كل ما يتعلق في الإسلام سواء كان عقيدةً أو حكمًا .

يشير ابن القيم - رحمه الله - في قوله :

كلا ولا جحد الصفات ونفيها حذرًا من التعطيل والتشبيه

● [**مخالفة الخلف لمذهب السلف في الصفات**]:

فإن من المنهج الذي سلكه هؤلاء الخلف ، خلافًا لمنهج السلف هو: تأويل الآيات وعدم اتباعها كما جاءت دون تأويل ودون تعطيل ، فالسلف رضي الله عنهم - ومنهم الأئمة الأربعة - قد ذهبوا في موقفهم من آيات الصفات وأحاديث الصفات إلى الإيمان بحقائق معانيها ، دون تشبيه ، ودون تعطيل.[26]

---

(٢٦) قد وردت عبارات الأئمة ببيان هذا المذهب السلفي.

● قال الأوزاعي - رحمه الله - :

كان الزهري ومكحول يقولان :

أمروا هذه الأحاديث كما جاءت.[1]

● وقال سفيان بن عيينة -رحمه الله - :

كل ما وصف الله تعالى به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره ، ولا كيف ، ولا مثل.[2]

● وعن أحمد بن نصر ، أنه سأل سفيان بن عيينة ، فقال :

حديث عبد الله : « **إن الله يجعل السماء على أصبع** » ، وحديث : « **إن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن** » ، و «**إن الله يضحك ممن يذكره في الأسواق**»، وأنه عز وجل : « **ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة** » ونحو هذه الأحاديث ؟ فقال : =

---

(١) أخرجه اللالكائي (٧٣٥) ، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٦) ، والموفق المقدسي في «ذم التأويل» (ص: ٢٢) بسند حسن.

(٢) أخرجه الدارقطني في «الصفات» (٦١) **بسند صحيح**.

. . . .

= **هذه الأحاديث نرويها ، ونقر بها كما جاءت بلا كيف**.[١]

• وقال الوليد بن مسلم - رحمه الله - :

سألت مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، والأوزاعي عن الأخبار التي في الصفات ؟ فقالوا :

أمروها كما جاءت .[٢]

• وقال ابن معين -رحمه الله - :

شهدت زكريا بن عدي يسأل وكيع بـن الجراح ، فقال : يا أبا سفيان ، هذه الأحاديث ، يعني مثل : « **الكرسي موضع القدمين** »، فقال :

أدركنا إسماعيل بن أبي خالد ، وسفيان ، ومسعراً يحدِّثون بهذه الأحاديث ، ولا يفسرون شيئًا.[٣]

• وقال أبو عبيد :

ما أدركنا أحداً يُفسر هذه الأحاديث ، ونحن لا نفسرها.[٤] =

---

(١) أخرجه الدارقطني في «الصفات» (٦٣) **بسند صحيح**.

(٢) أخرجه أبو بكر الخلال في «السنة» (٣١٣) ، والدارقطني في «الصفات» (٦٧) ، والآجري في «الشريعة» (ص: ٣١٤) **بسند صحيح**.

(٣) أخرجه الدوري في «تاريخ ابن معين» (٢٥٤٣) ، ومن طريقه الدارقطني في «الصفات» (٥٨) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٩) **بسند صحيح**.

(٤) أخرجه الدارقطني في «الصفات» (٥٧) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٦٠) ، واللالكائي (٩٢٨) ، والآجري في «الشريعة» (ص: ٢٥٥) **بسند صحيح**.

. . . .

= • وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن :

الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، ومن الرسول البلاغ ، وعلينا التصديق.[١]

فهؤلاء جماعة السلف وأئمتهم قد اتفقت كلمتهم على هذا المذهب ، وتابعهم عليه من بعدهم من علماء الملة المحققين ، وأئمتها المعروفين.

• قال الخلال :أخبرنا المرُّوذي ، قال : سألت أبا عبد الله – وهو الإمام أحمد ابن حنبل – عن أخبار الصفات ، فقال :

نُمرُّها كما جاءت.[٢]

• وقال أبو بكر الحميدي عبد الله بن الزبير وهو من شيوخ البخاري –رحمهما الله – :

« أصول السنة عندنا ....فذكر أشياء ، ثم قال :

وما نطق به القرآن والحديث ، مثل : ﴿وَقَالَتِ اليَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ومثل :﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ..﴾ وما أشبه هذا من القرآن والحديث،لا نزيد فيه ولا نُفسره،ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة،ونقول: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ومن زعم غير هذا فهو معطل جهمي ».[٣] =

---

(١)أخرجه الذهبي في «العلو» (٣٥٢) بسند صحيح.

(٢) كذا عزاه الموفق في «ذم التأويل» (ص:٢٦) إلى الخلال ، وسنده صحيح ، وهو في «السنة» للخلال (٢٨٣) بأطول من هذا اللفظ.

(٣) ضمن اعتقاده المطبوع بذيل «المسند».

. . . .

= • وقال أبو عثمان الصابوني -رحمه الله - :(١)

« إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة ، حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم ، يشهدون لله تعالى بالوحدانية ، وللرسول ﷺ بالرسالة والنبوة ، ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله ، أو شهد له بها رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلته العدول الثقات عنه ، ويثبتون له جل جلاله منها ما أثبت لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ ، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه ، فيقولون : إنه خلق آدم بيده ، كما نص سبحانه عليه في قوله - عز من قائل - : ﴿ **قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ ولا يحرفون الكلام عن مواضعه ، بحمل اليدين على النعمتين أو القوتين ، تحريف المعتزلة والجهمية أهلكهم الله، ولا يكيفونهما بكيف ، أو يشبهونهما بأيدي المخلوقين ، تشبيه المشبهة خذلهم الله. . . . . .وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ، ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والقدرة والعزة والعظمة والإرادة والمشيئة والقول والكلام والرضا والسخط والحياة واليقظة والفرح والضحك وغيرها من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين ، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى ، وقاله رسوله ﷺ من غير زيادة عليه ، ولا إضافة إليه ، ولا تكييف له ، ولا تشبيه ، ولا تحريف ، ولا تبديل ، ولا تغيير ، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه بتأويل منكر ، ويُجْرونه على الظاهر ، ويكلون علمه إلى الله تعالى ، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله ، كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى : ﴿**والرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إلا أُولُوا الأَلْبَابِ**﴾ ».

(١) « اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة »(ص: ٢١).

• [**الكلام على التشبيه والتعطيل**]:

التشبيه من مذهب المشــبِّهة ، والتعطيل من مذهب المؤوِّلة [٢٧]، أما السلف فقد جمعوا إثبات معاني الصفات على حقائقها ، مع تنزيه الله تبارك وتعالى عن مشــابهته للحوادث ، والنص القرآني في ذلك صــريح - كما تعلمون - ، ألا وهو قوله عز وجل :

﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ [الشورى :١١].

ليس كمثله شيء : تنزيه ، فوقعوا في **التعطيل** : **وهو إنكار صفات الله عز وجل إلى عباده** ، حينمــا وصف نفسه ببــعض الآيات وفي بعض

(٢٧) قول الشيخ - رحمه الله - : « **التشبيه من مذهب المشبِّهة ، والتعطيل من مذهب المؤوِّلة** » ؛ **التشبيه**: معناه تشبيه الرب تعالى بأحد من خلقه ، أو تشبيه إحدى صفاته بصفة من صفات المخلوقين أو المُحْدثين ، كأن يُقال : يد كيد ، وقدم كقدم ، وبصر كبصر ، ونحوها، وأما اتفاق الصفات في الأسماء فلا يقتضي تشبيه الخالق بالمخلوق ، وفي ذلك يقول ابن منده - رحمه الله - : «التمثيل والتشبيه لا يكون إلا بالتحقيق ، ولا يكون باتفاق الأسماء،وإنما وافق اسم النفس اسم نفس الإنسان الذي سماه الله نفسًا منفوسة ، وكذلك سائر الأسماء التي سمى بها خلقه إنما هي مستعارة لخلقه،منحها عباده للمعرفة ».[١]

وأما التعطيل: فمقتضاه النفي،وإن ترخص صاحبه رام التأويل وهو نوع أخف من النفي، مقتضاه صرف المعنى المراد الظاهر،إلى معنىً آخر بعيد ، فالتأويل من شعب التعطيل، كما أن الأشاعرة والمعتزلة من شعب الجهمية ، فإنهم جميعًا من النفاة على اختلاف درجاتهم في النفي، وأما المشبهة فقد بالغوا في الإثبات حتى=

(١) بواسطة «الحجة في بيان المحجة» لأبي القاسم الأصبهاني (١/ ٩٣).

الأحاديث ، فعطَّل الخلف معاني هذه الآيات ، لإخراجها عن معانيها الظاهرة.

زعموا أنهم فعلوا ذلك من باب التنزيه ، فخالفوا الآيات ، **وخالفوا السلف الصالح الذين كانوا يُمرونها على معانيها الظاهرة والمعروفة في اللغة العربية** ، مع تنزيه الله تبارك وتعالى عن مشابهته للمخلوقات.

● [**القاعدة السلفية في إثبات الصفات**]:

وأنتم تعلمون أن من الأئمة الأربعة إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه ، فقد أصبح معلومًا لدى الخاصة والعامة ما ثبت عنه **بالسند الصحيح**: جاء رجلٌ يسأله قال : يا مالك ، ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ كيف استوى ؟ قال: **الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة ، أخرجوا الرجل فإنه مبتدع** .(٢٨)

= خرجوا عن الظاهر المراد إلى التشبيه المذموم الممنوع ، وأما السلف فوسط بين هؤلاء جميعًا ، فإنما أثبتوا ما ورد في الكتاب والسنة الثابتة في ذلك ، مع معرفتهم بحقائق معانيها، وأما الكيف فإلى الله تعالى، مع تنزيهه سبحانه عن الشبيه والمثيل ونبذ التأويل والتعطيل.

(٢٨) قد وردت هذه الحكاية عن الإمام مالك -رحمه الله- من طرق عدة ، مفاريدها ضعاف ، ولم أقف لها على سند صحيح لذاته أو على الأقل حسن ، ولعل هذا يكون من قصور جهدي ، وقلة بضاعتي[١] ، إلا أنه ولله الحمد والمنة=

---

(١) وقد صححه عن مالك الإمام الذهبي ، فقال في «العلو» (ص:١٣٩) :

«هذا ثابت عن مالك، وتقدَّم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، وهو قول أهل السنة قاطبة».

وانظر ما علَّقه الشيخ - رحمه الله - في الرد على حسان عبد المنان في رده هذا القول جملة وتفصيلاً واحتجاجًا في كتابه : « النصيحة » (ص:١٠٥).

لقد أجاب هنا الإمام مالك - رحمه الله - بجواب شافٍ وافٍ ، حيث بيَّن أن الاستواء في اللغة العربية معلوم ، وهو العلو أي أن قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ يعنى : استعلى .

ولذلك يقول كل مسلم يعبد الله ساجداً : سبحان ربى الأعلى ، فأجاب مالك بأن الاستواء المذكور فى الآية **معلوم لغةً** ، لكن أنت تسأل

= ثابت من قول شيخ الإمام مالك ربيعة بن أبي عبد الرحمن .

فقد أخرج الذهبي في كتابه «العلو» (٣٥٢) **بسند صحيح** إلى سفيان الثوري، قال : كنت عند ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فسأله رجل ، فقال: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ كيف استوى ؟ فقال : **الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا التصديق**.

وهو مخرَّج عند اللالكائي (٦٦٥) ، وابن قدامة في «العلو» (٩٠) من طريق آخر عن ابن عيينة ، عن ربيعة به ، ومن تأمل هذه العبارة تبينت له أمور :

« **الأولى** : كيفية الصفات مجهولة للعباد.

والثاني : معاني الصفات معلومة من لسان العرب ولغتها .

والثالث : الإيمان بالصفة كما أخبر الله بها ، مع الجهل بكيفيتها ، والعلم بمعناها واجب، لأنه داخل في عموم الإيمان بالله تعالى .

والرابع : إن الزيادة والنقص بالسؤال والخوض فيها بدعة مذمومة لم تُعرف عند السلف، لما تتضمن من القول على الله تعالى بغير علم ».[1]

---

(١) مابين القوسين نقلاً عن كتاب «العقيدة السلفية» للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع (ص:٥٨).

عن التكييف كيف استوى ؟

الكيف مجهول ، لأن الحق أن صفات الله عز وجل يُقال فيها ما يُقال في ذاته عز وجل[٢٩] ، فكما أن كل مسلم يُثبت وجود الله تعالى ذاته ، كذلك يثبت صفاته عز وجل ، وكما أنه عاجزٌ عن أن يكيف ذات الله تبارك وتعالى، فكذلك هو عاجزٌ أن يكيف شيئًا من صفات الله تبارك وتعالى ، ولذلك قال : **والكيف مجهول والسؤال عنه** - أي عن الكيف - **بدعة ، فأنت مبتدع** ، لذلك أمر بطرد الرجل من ذلك المجلس الذي كان فيه مالك رحمه الله تبارك وتعالى .

(٢٩) وهذا هو المعتمد عند أئمة العلم من أهل السنة والجماعة ، قال الخطيب البغدادي في جزئه في «**الكلام على الصفات**» :

« أما الكلام في الصفات ، فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف - رضي الله عنهم - إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ، ونفي الكيفية ، والتشبيه عنها .

والأصل في هذا : أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ،ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله ، فإذا كان معلومًا أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف ، فكذلك إثبات صفاته ، إنما هو إثبات وجود ، لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا : لله تعالى يد وسمع وبصر ، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ، ولا نقول : إن معنى اليد القدرة ، ولا أن معنى السمع والبصر العلم » .

وهذا الاعتقاد قد أخرجه ابن قدامة بسنده في «ذم التأويل» (ص: ١٧-١٨)، وورد بأسانيد صحيحة كما بيناه في أصل الجزء ، وهو مطبوع قديمًا بتحقيقي.

فإذاً ؛ **مذهب السلف** : الإيمان بآيات الصفات وأحاديث الصفات على المعنى اللغوي ، دون تأويل لأنه تعطيل ، ودون تشبيه لأنه ينافي التنزيه المصرَّح به في قوله تعالى:

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ .

• [**التعطيل عند أهل البدع من الروافض والأشاعرة والماتريدية والمعتزلة**]:

إن بعض المذاهب الموجودة اليوم على وجه الأرض بعضها ليست من أهل السنة ، كالرافضة وأمثالهم ، فهم معطِّلة فيما يتعلق بالصفات الإلهية، أي إنهم على مذهب المعتزلة قديمًا ، والمعتزلة قد أوَّلوا كثيرًا من الآيات التي خالفهم فيها بعض الخلف من الأشاعرة والماتريدية ، أي أن الأشاعرة والماتريدية يلتقون مع المعتزلة في تأويلهم لبعض الآيات ، منها آية الاستواء مثلاً ، فإنهم يفسرونها بالمعنى المبتدع ، وهو في الواقع ضلال وقعوا فيه ، من حيث أرادوا في زعمهم الفرار من الضلال حينما فسَّروا قوله تعالى:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، أي قالوا : « **استولى** » .

لا أريد أن أقف هاهنا ، قد أعود إليه إن ساعد الوقت ، لكن أريد أن ألفت النظر إلى أن بعض الفِرَق من الذين يتمسكون بمذهب الخلف في الآيات - آيات الصفات وأحاديث الصفات - يلتقون مع المعتزلة في تأويل بعض هذه الآيات ، ويخالفونهم في بعضها ، من هذه الآيات:

أن المعتزلة حينما وقفوا عند الآية السابقة : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ في الآية كما ترون تنزيه لله عز وجل ، وإثبات له صفتي

السمع والبصر ، ماذا قالت المعتزلة في هاتين الصفتين ؟ هل قالوا كما قال رب العالمين : وهو السميع البصير ؟

• [**تأويل المعتزلة صفتي السمع والبصر بالعلم**]:

لا بل تأولوا صفتي السمع والبصر بالعلم ، وهذا هو التعطيل ، فقالوا: ليس كمثله شيء تنزيه ، فهنا يتفقون معنا في التنزيه ، لكنهم غلوا في التنزيه كما أشرتُ آنفاً ، **فقالوا: وهو السميع البصير أي العليم** ، فعطَّلوا صفة السمع والبصر.

• [**مخالفة الأشاعرة والماتريدية للمعتزلة في ذلك**]:

أما الماتريدية والأشاعرة الذين يلتقون مع المعتزلة كما ذكرت آنفًا في تأويل بعض آيات الصفات وأحاديث الصفات ، فإنهم هاهنا وقفوا مع المذهب السلفي ، فقالوا: وهو السميع البصير ، أي لله صفة السمع والبصر.

ولكن ماذا فعلوا حينما قيل لهم من المعتزلة هذا تشبيه لأن الإنسان له سمع وله بصر بشهادة القرآن حيث قال عز وجل عن الإنسان الأول آدم عليه الصلاة والسلام : ﴿ **فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾ [الإنسان : ٢].

فقالت المعتزلة : فإذا قلنا بأن لله صفة السمع والبصر فقد شابهناه بالمخلوقات.

أجاب الأشاعرة والماتريدية هنا بجواب السلف الصالح حيث قالوا : نحن نصف الله عز وجل بما وصف به نفسه ،فنقول : ﴿ **وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ ، ولكن : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ .

فنقول لهؤلاء الماتريدية والمعتزلة : كونوا مع السلف الصالح في آيات الصفات وكل أحاديث الصفات ، أثبتوا ما أثبت الرب لنفسه من الصفات مع التنزيه ؛ ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ .

فهل التزموا هذا المنهج ؟!!

حملهم على القاعدة التي ذهبوا إليها منحرفين عن الآيات والأدلة المصرحة ، أن السلف الصالح رضي الله عنهم ورضوا عنه - حيثُ قالوا: علم الخلف أعلم وأحكم أما علم السلف فهو أسلم فقط - كأنهم جعلوا علم السلف عبارة عن علم دراويش لا يتعمقون في فهم النصوص ، أما الخلف فهم الأعلم وهم الأحكم ، فكبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا .(٣٠)

(٣٠) قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« إن هؤلاء المبتدعين الذين يفضّلون طريقة الخلف -من المتفلسفة ومن حذا حذوهم - على طريقة السلف إنما أُتوا من حيث ظنوا : أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك ، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم : ﴿ **وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ** ﴾ وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات ، فهذا الظن الكاذب أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر ، وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا في تصويب طريقة الخلف ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف»(١).

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٩).

• [**اضطراب الأشاعرة والماتريدية في الصفات**]:

فهم في الواقع مضطربون أشدَّ الاضطراب ، فهم تارة سلفيون في بعض الصفات ، والمثال بين أيديكم قالوا : ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ .

له صفة السمع والبصر ، لكن سمعه ليس كسمعنا ، وبصره ليس كبصرنا .

قلنا : هذا حق ، فلماذا لم تقولوا : الرحمن استوى ؟!

• [**تفويض المعنى ومجانبته لمذهب السلف**]:

استوى : أي «استعلى» استعلاءً يليق بكماله ، وإنما تأولتم الاستعلاء بمعنى «استولى» ، وليتكم لم تؤولوا هذا التأويل ، ووقفتم موقف بعض الناس الآخرين الذين لم يقفوا لا مع عقيدة السلف ولا مع عقيدة الخلف من المعتزلة وغيرهم ، **فقالوا: نحن نفوِّض**.(٣١)

(٣١) التفويض هنا هو تفويض المعنى ، وينسب ابن حجر - رحمه الله - إلى هذا المذهب، والصواب من تتبع كلامه في «الفتح» أنه يثبت بعض الصفات إثبات السلف ، ويفوِّض بعض الصفات ، ويوافق الأشاعرة في بعض الصفات من حيث التأويل ، ولربما ذكر مذاهب الناس في الصفة سواء السلف أو الخلف ، ثم يسكت ولا يُبدي ترجيحًا، والحقيقة أن في كلامه في أبواب الصفات اضطرابًا كبيرًا، فإنه لم يثبت فيه على مذهب ، هذا مع كونه رد على الأشاعرة في بعض المسائل العقدية.

والفرق بين هؤلاء المفوِّضة وبين أهل السنة والسلف أن التفويض عند أهل السنة هو تفويض الكيف ، بعد إثبات الصفة ، ومعرفة معناها من لغة العرب ، وأما مفوِّضة المعنى فلا طائل من وراء إثباتهم إلا إثبات اسم الصفة ، وأما معناها=

• [**واقع كثير من الدعاة اليوم في مخالفة مذهب السلف**]:

وهنا يجب أن تنتبهوا إلى أن كثيراً من الدعاة الإسلاميين اليوم ، ممن لم يُؤتوا حظًّا من العلم بالكتاب والسنة ،يتحاشون الخوض في اتباع السلف فيما نحن في صدده في هذا المثـال الثاني ، وهو اتباعهم في إيمانهم بآيات

= فلا يخوضـون فيه ، وهو مخالف لما تقدَّم ذكـره وبيانه من مذهب السلف ، والذي دلت عليه عبارة الإمام مالك ، ومن قبله شيخه ربيعة بن أبي عبد الرحمن - رحمهـما الله- في الاستواء،وأن المعنى معلـوم عند العرب، وهو الذي ذكره الشيخ - رحمـه الله - فقال : أي استـعلى ، وأما الكيف فهو مـجهول ، ولا نخوض فيه ، بل نكل علمه إلى الله تعالى مع تنزيهه سبحانه عن النقص وصفات المُحْدثِين.

هذا وقد وقع التعبير بـ «**تفويض المعنى**» عند بعض أهل العلم من أهل السنة والجماعة كالذهبي وابن قدامة المقدسي.

فأما الذهبي - رحمه الله - فقال في «السير» (٨/ ١٠٥) :

« فقـولنا في ذلك وبابه : الإقـرار ، والإمرار ، **وتفـويض معناه إلى قـائله الصادق المعصوم** ».

وقد عبَّر - رحمه الله - بـ « **المعنى** » هنا عن « **الكيف** » ،والدليل على ذلك أنه لما أورد قاعدة الإمـام مالك - رحمه الله - في «الاستـواء» في كتابه «العلو» (٢/ ٩٥٤) ، قال :

« هذا ثابت عن مالك ، وتقدَّم نحوه عن ربيعة شيخ مالك ، وهو قول أهل السنة قاطبة : **أن كيفية الاستواء لا نعقلها بل نجهلها ، وأن استواءه معلوم كما أخبر به في كتابه** ، وأنه كما يليق ، لا نعمق ، ولا نتحذلق ، ولا نخوض في لوازم=

. . . .

= ذلك نفيًا ولا إثباتًا ، بل نسكت ونقف كما وقف السلف. . . ».

ففرَّق - رحمه الله - بين الكيف والمعنى ، ففوَّض الكيف ، وأثبت المعنى.

وأما ابن قدامة المقدسي - رحمه الله - فقد وقع التعبير عنده بـ «**تفويض المعنى**» في كتابه « ذم التأويل» (ص:١١) حيث قال :

« وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدَّقوه ، **ولم يعلموا حقيقة معناها ، فسكتوا عما لم يعلموه** ».

وأيَّد أن المقصود بـ « **التفويض**» هنا هو «**المعنى**» لا «**الكيف**» قوله في «لمعة الاعتقاد» (ص:٣١) :

« **وما أُشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا ، وترك التعرض لمعناه** ، ونرد علمه إلى قائله ، ونجعل عهدته على ناقله ».

وقد اعترض عليه بعض المحققين من الأئمة كالشيخ العلاَّمة محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية سابقًا ، فقال - رحمه الله - :(١)

«**وأما كلام صاحب اللمعة ، فهذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة ، وقد لوحظ فيها عدة كلمات أُخذت على المصنف**، إذ لا يخفى أن مذهب أهل السنة **والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنىً، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز ، وأن لها معاني حقيقية تليق بجلال الله وعظمته** ، وأدلة ذلك أكثر من أن تُحصر ، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها، لا لبس فيها ولاإشكال، ولا غموض=

(١) « فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم » (١/ ٢٠٢-٢٠٣).

الصفات وأحاديث الصفات على المفهوم العربي مع التنزيه.

إنهم لا يريدون أن يكونوا سلفيين ، ولا يريدون أن يكونوا من المعتزلة، فيقولون : نحن نفوِّض هذه المعاني التي جاءت في آيات الصفات

= فقد أخذ أصحاب رسول الله ﷺ عنه القرآن ، ونقلوا عنه الأحاديث، ولم يستشكلوا شيئًا ».

وقال العلاَّمة الشيخ عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله - :(١)

« **مذهب السلف هو التفويض في كيفية الصفات لا في المعنى ، وقد غلط ابن قدامة في «لمعة الاعتقاد» ، وقال بالتفويض ، ولكن الحنابلة يتعصَّبون للحنابلة ، ولذلك يتعصَّب بعض المشايخ في الدفاع عن ابن قدامة، ولكن الصحيح أن ابن قدامة مفوِّض** ».

قلت : من اعتذر عنه فقد حسَّن به الظن ، وهو واجب في حقه ، فإنه إمام من أئمة السنة والجماعة .

وقد قال في حقه شيخ الإسلام ابن القيم - رحمه الله - : (٢)

« قول شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد المقدسي ، **الذي اتفقت الطوائف عى قبوله وتعظيمه وإمامته ، خلا جهمي ، أو معطِّل** ».

وإن قصد بالتفويض هنا : « **تفويض المعنى** » ، فهي زلة ولا شك ، ولا يتابع عليها ،والله الموفق.

(١) « فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي » (١/ ١٥٣).

(٢) « اجتماع الجيوش الإسلامية » (ص: ١٩١).

الصفات وأحاديث الصفات على المفهوم العربي مع التنزيه.

إنهم لا يريدون أن يكونوا سلفيين ، ولا يريدون أن يكونوا من المعتزلة، فيقولون : نحن نفوِّض هذه المعاني التي جاءت في آيات الصفات وفي أحاديث الصفات ، فسُمُّوا بـ « **المفوِّضة** ».(٣٢)

ومعنى « **المفوضة** » هنا: هو الجهل بعشرات الآيات والأحاديث التي جاءت عن النبي ﷺ ، والتي كما قلنا آنفاً تعرَّف بها إلى عباده ،

---

(٣٢) تفويض المعنى مذهب قديم معلوم معروف عند الخلف ، وهو مذهب وسط بين التأويل الخلفي ، والإثبات السلفي ، إلا أنه مذهب في ذاته يخالف مذهب السلف الصالح.

وأما اعتناق كثير من الدعاة الإسلاميين اليوم له فهو من التمييع المعروف لدي الكثير منهم لاعتقاد السلف الصالح ، ومنهج الأئمة ، بدعوى ما يُسمى بـ : «**مصلحة الدعوة**» ، مستدلين على ذلك بتلك الكلمة التي لطالما ترددت على ألسنة كثير من الجهلاء : « **نتعاون فيما اتفقنا عليه ، ويعذر بعضنا البعض فيما اختلفنا فيه** » ، وهذه قاعدة مردودة جملةً وتفصيلاً ، اللهم إلا إذا كان الاتفاق في الاعتقاد ، والخلاف واقع في مسائل الأحكام التي لم يرد فيها إجماع ، وكان النزاع فيها قائمًا ، فالعذر واجب بين المختلفين إن كانوا أهلاً للاجتهاد والفتيا ، وأحيل القاريء الكريم إلى كتاب : « **زجر المتهاون بضرر قاعدة المعذرة والتعاون** » ، للشيخ : حمد بن إبراهيم العثمان - حفظه الله - وهو كتاب نافع جدًا في بيان خطر هذه القاعدة وسقوطها، وضررها على الأمة،وقد قدَّم لها كل من أصحاب الفضيلة: الشيخ : صالح الفوزان ، والشيخ : عبد المحسن العبَّاد حفظهما الله تعالى .

عرَّفهم ببعض صفات غيب الغيوب إن صح التعبير ،[٣٣] وهو الله تبارك وتعالى ، فجهلوا هذه المعاني كلها ، قالوا : الله أعلم بمراده ، ليت هؤلاء الذين تأولوا الاستواء بقولهم : «**استولى**» ليتهم صمتوا ،وليتهم سكتوا ،

---

(٣٣) الأولى التعبير عن الرب تعالى بما عبَّر به عن نفسه ، أو بما عبر به النبي ﷺ عنه ، أو بما ورد عن الصحابة ، وعدم تجاوز عبارات السلف في ذلك ، والشيخ - رحمه الله - من أشد الناس تمسكًا بذلك ، وانظر ما علَّقه في هذه المسألة في مقدمة مختصر «العلو» (ص:١٨-١٩) ، ولذلك فقد أردف بقوله : « **إن صح التعبير** » تورعًا منه - رحمه الله - ، والتعبير بخلاف الوصف ، فإن الوصف توقيفي .

وقد سئل الشيخ - رحمه الله - :(١)

نُسب إليكم أنكم تقولون : « **إن مؤسس الدعوة السلفية هو الله** » ، فهل هذا صحيح ؟ وإن كان صحيحًا ، فكيف ننسب إليه صفة لم ينسبها لنفسه ؟

فأجاب - رحمه الله - بقوله :

« نعم قلت ذلك ، **وهذه ليست صفة ، فالتحدث عن الله عز وجل بلغتنا للتعبير عن حقيقة واقعة هذا لا يعني أننا نصف الله بما لم يصف به نفسه** ، فإذا قلت : - ردًا على من يقول : فلان مؤسس الدعوة الفلانية - المؤسس : الله ، هو الذي أسس بنيان هذا الكون ، فهذا ليس وصفًا مما اتفق عليه العلماء أنه لا يجوز إطلاقه على الله ، فالتأسيس ليس من أمر البشر ، وإنما هو أمر رب البشر ». =

---

(١) « فتاوى المدينة » (سؤال : رقم ٤٨).

وفوَّضوا ذلك، لأن الذي فروا منه - ما الذي فروا منه ؟ - إذا قال الإمام مالك : **الاستواء معلوم** ، وهو: الاستعلاء ، قــالوا : الاستعلاء أن الله عز وجل في جهــة، أي جهة العلو، فقالوا : إذًا نحن لا نقــول بالجهة ، فــلا نقول بالعلو لله عــز وجل ، إذاً ما مــعنى ﴿ **الرَّحْـمَنُ عَلَى العَـرْشِ اسْتَوَى** ﴾ ؟قالوا: . . . .

• [**الرد على من قال : الاستواء بمعنى الاستيلاء**]:

سبحان الله ، « استولى » تقتضي باللغة العربية أن هناك كانت توجد مغــالبة بين الله عز وجل وبين غــيره ، ومن يكون هذا الغيــر سوى بعض خلقه، فاستولى الله على ملكه **!! من يقول هذا الكلام؟!!**

= وهو تمامًا الذي أفتى به الشـيخ عبد الرزاق عفيفي - رحـمه الله - حينما سُئل :

هل يجـوز الإخبـار عن الله تعـالى بأنه (واجب الوجـود) ؟ فأجـاب جوابًا تضمن قوله : « يصح الإخبار عن الله تعــالى بأنه (واجب الوجود)، **وهذا من باب الإخبار ، لا من باب الصفة** ». [١]

وهو ما نصَّ عليه شيخ الإسلام ابن القيم - رحمه الله - قال :[٢]

« **إن ما يُطلق عليه في باب الأسماء والصفـات توقيفي ، وما يُطلق عليه من الإخبـار لا يجب أن يكون توقيـفيًا ، كـالقديم ، والشيء ، والموجـود ، والقائم بنفسه**» .

(١) « فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي » (١/ ١٦٤).

(٢) «بدائع الفوائد» : (١/ ١٦٢)

لقد عرفوا ، وصرح أحد كبارهم من المنحرفين عن السلف الصالح في تأويل آيات الصفات وأحاديث الصفات ، لقد صرَّح بأن قولنا في تأويل الآية : « **استوى**» بمعنى « **استولى**» بسحب معنى المغالبة ، أي لقد عَطَّل نفس المعنى الذي فسر به الآية ، إذا سحبنا معنى المغالبة فلم يبق هناك معنىً ، وهذا في الحقيقة تعطيل لهذا النص ، كما عطَّلوا آيات الصفات وأحاديث الصفات.

من أجل ذلك يعجبني ما رُوي عن أحد أئمتنا ابن القيم - أو ابن تيمية - رحمه الله، أنه قال:

إن المجسمة يعبدون صنمًا ، والمعطلة يعبدون عدمًا.(٣٤)

يعبدون شيئًا لا وجود له ، وهذا في الواقع صريح جدًا حينما ينفون عن الله عز وجل صفة العلو الثابت ، ليس في آية الاستواء فقط ، بل في آيات كثيرة وأحاديث عديدة لسنا الآن في صددها.

فكُتب أئمة السلف مطبوعة ومنشورة ، والحمد لله ، ولكن حسبي أن أذكر الآن ما جاء عن بعض أئمة الخلف ، أنه في سبيل الزعم الذي ادعوه من التنزيه لله عز وجل ، ونفوا عنه هذه الصفة - صفة العلو - قالوا : ربنا عز وجل لا يُقال - ولا يُوصف - بأنه فوق ، ولا تحت ، ولا يمين ولا يسار ، ولا أمام ، ولا خلف ، لا داخل العالم ، ولا

(٣٤) الشطر الثاني ورد عن جماعة من السلف والأئمة منهم ابن المبارك وعلي بن المديني، وجماعة من أهل العلم والتحقيق والسنة ، وقد نقل عنهم عباراتهم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - .

فانظر «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٢-٥٣).

خارجه ، هكذا يقولون في معبودهم - الله - !!

تقول المعطِّلة : الله لا فوق ، ولا تحت ، لا يمين ، ولا يسار ، لا أمام ، ولا خلف ، لا داخل العالم ، ولا خارجه !!

لو قيل - لأفصح الناس بيانًا - : صف لنا المعدوم ؟ لما استطاع أن يصفه بأكثر مما يصف هؤلاء المعطلة معبودهم - الحق سبحانه وتعالى - حيث قالوا: لا فوق ، لا تحت ، لا يمين ، لا يسار . . . إلى آخر هذه العبارة.

ولذلك لما اجتمع بعض علماء الخلف في عهد ابن تيمية - رحمه الله- وشكوه إلى الأمير ، الذي كان يومئذٍ في دمشق ، بأن هذا يخالف العلماء، وأنه يجسِّم الله عزوجل ، ويشبهه بالمخلوقات ، طلبوا أن يعقد لهم مجلسًا مع شيخ الإسلام ابن تيمية ، فكان هذا المجلس ، وتناقش شيخ الإسلام مع أولئك الناس الذين هم مخالفون للسلف في آيات الصفات وأحاديث الصفات ، والأمير يسمع ما يدَّعيه هؤلاء الخلف ، وما ادَّعاه عليهم ابن تيمية من الآيات والأحاديث الصريحة في إثبات صفات الله عز وجل ، بصورة عامة ، وإثبات صفة العلو بصورة خاصة .

لما سمع ذلك الأمير - ويبدو أنه كان ذكيًّا عاقلاً - لما سمع وصف أولئك العلماء الخلف لله عز وجل ، بأنه لا فوق ولا تحت ولايمين ولا يسار إلى آخر الضلالة التي ذكرناها آنفًا ، ماذا قال ذلك الأمير العاقل ؟

هؤلاء قوم أضاعوا ربهم .

فعلاً ؛ إذا كانوا لا يدرون أين الله ، فإذًا هم جماعة ضالون أضلوا ربهم ، حيث إن الله عز وجل وصف نفسه أنه على العرش استوى وتعرج

الملائكة والروح إليه :

﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [فاطر: ١٠].

إلى آخر ما هنالك من آيات وأحاديث كثيرة.

● [**الفرق بين المتخرِّج على مذهب السلف والمتخرِّج على مذهب الخلف**]:

وحسبكم أخيراً - لتعلموا الفرق بين من يتخرَّج من المدرسة السلفية ومن يتخرَّج من المدرسة الخلفية - أن تنظروا :

المدرسة السلفية هي مدرسة محمد ﷺ ، التي تخرَّج منها أصحابه عليه الصلاة والسلام ، فلا جرم أنه عليه الصلاة والسلام أمرنا باتباعهم ، كما سبق ذكر الأدلة على ذلك ، وإذا أردتم الدليل على من تخرَّج من المدرسة السلفية أنه يكون على هُدى من ربه ولو كان من عامة الناس ، وأنه من تخرَّج من المدرسة الخلفية فهو في ضلال مبين، ولو كان من أعلم الناس، كأولئك الذين تجمعوا على ابن تيمية - رحمه الله - في القصة المذكورة آنفًا، إذا أردتم أن تتبينوا هذه الحقيقة:

● [**الكلام على حديث الجارية**]:

فاذكروا معي حديث تلك الجارية ، التي كان سيدها قد ضربها وصفعها صفعة ، في قصة يرويها سيدها، وهو معاوية بن الحكم السُّلمي، في حديث رواه الإمام مسلم في «صحيحه» فيه طول ، فأختصر الآن لموضع الشاهد منه فقط، قال معاوية بن الحكم :

يا رسول الله إن لي جارية ترعى غنمًا لي في أحُد ، فسطى عليها الذئبُ يومًا - على غنمي - وأنا بشر أغضب كما يغضب البشر ،

فصككتها صكة، وعليَّ عتق رقبة، فقال عليه الصلاة والسلام: «**ائتني بها**» .

لما جاءت ، قال ﷺ : «**أين الله؟**» .

- اسمعوا هذا الحديث وعوه وافهموه واحفظوه -.

قال عليه الصلاة والسلام لها : «**أين الله؟**» ، قالت: في السماء ، قال لها: «**من أنا؟**» ، قالت: أنت رسول الله .

فقال عليه الصلاة والسلام: «**اعتقها فإنها مؤمنة**». (٣٥)

لقد شهد النبي ﷺ لهذه المرأة - وهي راعية غنم - شهد لها بأنها مؤمنة، لماذا ؟ لأنها عرفت ربها ، وأنه على العرش استوى ، وأنه استعلى على خلقه تبارك وتعالى .

وكيف لا وهي تعيش في مجتمع ، في مدرسة -كما يُقال اليوم في لغة العصر الحاضر- هي مدرسة محمد ﷺ ، وسيدها من تلامذتها ، فهو الذي نقل إليها هذه العقيدة ، ولذلك لما سألها النبي ﷺ هذا السؤال الفاحص لعقيدتها ، أجابت بالجواب الصحيح ، قالت : الله .

كيف لا وهي إن لم تكن تحفظ سورة تبارك فعلى الأقل سمعت من

---

(٣٥) هذا الحديث أخرجه مسلم (١/ ٣٨٢) ، وأبو داود (٣٢٨٤) ، والنسائي (٣/ ١٤) من حديث معاوية بن الحكم - رضي الله عنه -.

وهذا الحديث خصوصًا لم يسلم من محاولات طعن المبتدعة وأهل الأهواء فيه ، لأنه صريح في إثبات صفة العلو لله الواحد القهار ، وانظر ما علقناه في الجواب عن شبههم حول هذا الحديث في كتابنا «**دفاعًا عن السلفية**» (ص: ١١٠-١١٦).

النبي ﷺ، أو على الأقل من سيدها وهو يقرأ في سورة تبارك من كل ليلة: ﴿ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ [الملك : ١٧].

لقد سَمِعت هذه الآية كما يفهمها كل عربي ، ولذلك أجابت بالجواب الصحيح لما سألها عليه السلام: «أين الله؟»، قالت: في السماء .

● [**موقف الخلفيين من هذا الحديث ونحوه**]:

أتدرون ما موقف الخلف اليوم - والذين يكتبون بعض المؤلفات وبعض الرسائل ، يزعمون أن الخلف علمهم أحكم وأعلم - ؟

يقولون : إن هذا السؤال الذي جاء ذكره في هذا الحديث لا يجوز توجيهه اليوم ، هذا ليس فقط يخالفون منهج السلف ، بل يخالفون الأحاديث الصحيحة لمجرد أنها تتعلق بالعقيدة ، ولو كانت أحاديث صحيحة وأجمع علماء المسلمين على صحتها ومنها هذا الحديث.(٣٦)

---

(٣٦) من ذلك طعنهم في هذا الحديث باضطراب متنه ، ويستدلون على هذا الاضطراب بروايات ضعيفة ، أو بأحاديث أخرى لا تعلق لها بهذا الحديث.

« فمن زعم الاختلاف في متنه فلم يصب ، لأنه احتج لما ذهب إليه بروايات أحسن مراتبها الضعف ، على أنها عند التحقيق لا تُعد اختلافًا ، وإنما أراد بعض أهل البدع التعلق بهذا لإبطال دلالة هذا! الحديث على اعتقاد أهل السنة من أن الله فوق خلقه ، وأنه في مكان ، كذلك تشكيك بعض أهل الزيغ في ثبوت هذا الحديث في «صحيح مسلم» هو أوهى من بيت العنكبوت لمن علم وفهم وأنصف ، وشبهات أهل البدع لم تسلم منها آيات الكتاب ، فكيف تسلم منها السنن ؟!! ».

---

(١) تعليق الشيخ الجديع على «ذكر الاعتقاد» لأبي العلاء بن العطار (ص: ٧٥).

فقد رواه الإمام مسلم في «صحيحه» ، ورواه مالك في «موطئه»، ورواه الإمام أحمد في «مسنده» ، ورواه كل من له رواية في السنة إلا ما ندر ، وساقوه مساق الأحاديث الصحيحة المسلَّمة ، فجاء هؤلاء الخلف وردوا هذا الحديث ، وقالوا: لا يجوز لك أن تسأل هذا السؤال أين الله؟

فإذا قيل لهم : قد سأل رسول الله ﷺ هذا السؤال ، أجابوك بأن هذا حديث آحاد أولاً ، ثم يزدادون جدلاً ، فيقولون : وعلى فرض أن النبي ﷺ صحَّ عنه هذا السؤال ، فهو إنما أقرَّ الجارية على قولها : إن الله عز وجل في السماء ، لأنها كانت أعجمية ، ولأنها لا تعلم العقيدة الصحيحة ، فهنا يقعون في مشكلة أخرى ، كما قلنا في تأويلهم :

﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى ﴾.

حيث فسروا بـ «استولى» ، فورد عليهم أن هناك من كان يغالب الله على عرشه ، فغلبهم واستولى على عرشه ، ذلك هو الضلال البعيد.

كذلك هنا نسبوا الرسول عليه الصلاة والسلام إلى أنه سكت عن الجارية ، لأن جوابها غير صحيح عندهم ، مع أن الله عز وجل قد سمعتم آنفًا قوله: ﴿ أَأَمِنتُم مَن فِي السَّمَاءِ ﴾ .. إلى آخر الآية .

والخلاصة:

فمذهب السلف يجب التمسك به،وهو الضمان في أن يكون المسلم من الفرقة الناجية،وألا يكون من الفرق الضالة، ذلك هو العصمة .

○ ○

- **[القاعدة الأساسية في الدعوة إلى الكتاب والسنة]:**

ولابُد من لفت النظر أخيرًا إلى أننا حينما ندعو المسلمين جميعًا إلى التمسك بالكتاب والسنة ، وعلى منهج السلف الصالح ، لما ذكرناه أنفًا من البيانات والأدلة الصحيحة ، فنحن لا نكون متباعدين عنهم من أصل الإيمان بالكتاب والسنة ،ولكننا نُحسن دعوتهم إلى الكتاب والسنة ، لأننا نعتقد أنهم مرضى في عقائدهم التي انحرفوا فيها عن الكتاب والسنة، فندعوهم كما هو واجب الدعوة ، وهي قاعدة أساسية في كل من يريد أن يدعو إلى الإسلام ، ألا وهو قوله تبارك وتعالى :

﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل : ١٢٥].[٣٧]

---

(٣٧) هذه القاعدة التي ذكرها الشيخ - رحمه الله - من أهم ما يجب على الداعية السلفي أن يلتزم به اليوم في دعوته إلى الله ، فإن اللين في الدعوة والموعظة الحسنة بعيدًا عن الفجاجة، وبعيدًا عن إطلاق القول بالتفسيق أو التكفير للمخالف مجازفة - كما هو حال بعض الجهال - مما يؤتي نفعه ، وهو مذهب السلف الصالح - رضي الله عنهم أجمعين -.

وقد روى الخلال (٣٥) **بسند صحيح** عن الإمام أحمد :

أنه سئل عن الأمر ؟ قال:

كان أصحاب عبد الله يقولون مهلاً رحمكم الله ، مهلاً.

قلت : ولكن هذا في مجال التعليم والإعلام والنصح والدعوة ، وأما من استقرت بدعته، ودعا إليها ، ونافح عنها ، فزجره بهجره واجب ، والتحذير منه لازم كما هو معروف معلوم في مذهب السلف.

فيجب ألا نتهـاون مع هؤلاء الناس الذين انحرفوا عن منهج السلف الصالح ، ليس فقط في كـثير من الأحكام ، بل وفي كثيـر من العقائد ، كمـا ذكرنا مثلاً آنـفًا فيمـا يتعلق بالصفـات ، وفي عذاب القبـر ، ونحو ذلك .

فنحن ندعـوهم بالتي هي أحـسن ، ولا نبايـنهم ، ولا نفارقـهم ، لقوله عليه الصلاة والسلام:

« لأن يهدي الله على يديك رجلاً أحبُ إلي من حُمر النعم ».[٣٨]

ولعل في هذا القدر كفاية .



---

(٣٨) أخرجـه البخـاري(٣/ ٢٢) ، ومسلم (٤/ ١٨٧٢) من طريق : عـبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه ، عن سهـل بن سعد ، ضمن حديث طويل في فضل علي - رضي الله عنه - ولفظ الشاهد منه :

« لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حمر النعم ».

وله طريق آخر عندهما من رواية : يعقوب القاري ، عن أبي حازم به.

فهرس الموضوعات

مطبعة العمرانية للأوفست

الجيزة ت : ٧٧٩٧٥٥٠٠